القسم الثاني

توزيع الارزاق

الفصل الأوّل

الشّرائط العامّةُ لتوزيع الأرزاق فى المجتمَعاتِ الحاضرة — الحرّيةُ والمِلكيةُ

الوظائف الاقتصادية المختلفة — خطأ القول بأن توزيع المنتجات تابع اطلاقاً لاستبداد الشارعين — الأساسان القائم عليهما نجاح المجتمعات الحاضرة : الحرية والملكية — الحرية الذاتية في استمرار نموّها — الملكية الذاتية فى تحوّلها وترقيها

الوظائِفُ الاقتصاديّةُ المختلفةُ

رأَينا أنّ عَناصِرَ ثلاثةً تَتضافَرُ فى سبيلِ الإنتاجِ : وهى الطَّبيعةُ ورأسُ المال والعَمَلُ

فلنتحرَّ الآن القواعدَ الطَّبيعيَّةَ التى تُوزَّعُ الأرزاقُ على سننِهَا بين هذه الفَواعِلِ الثلاثةِ المُمثِّلةِ لها

مُمثِّلُ الطَّبيعةِ هو الذى يَحتلُّ قُواها أو هو المالِكُ

لا يَخرُجُ المُمثِّلُ لرأس المال عن أحدِ اثنين : ذلك الذى يُكوِّنُهُ أو يتلقَّاهُ عن إرثٍ أو هبةٍ ولهُ التَّصرُّفُ المُطلَقُ فيهِ ، سواءٌ أتولَّى استثمارهُ بذاتهِ ، أمْ أقرَضَهُ آخرينَ على شرائطَ يرتضيها الفريقان

وذلك الذى لا يَملِكهُ وإنَّما يَقترضُهُ ويَستثمِرُهُ

أمَّا العملُ فمُمثِّلوه متعدِّدون ، متباينُون ، وهم أربابُ الأعمال المعنويَّةِ ، وأربابُ الأعمالِ اليَدويَّةِ من جميع الطَّبقاتِ

إذا تقادَمَ عهدُ المدَنيَّةِ فى قومٍ ، فكثيراً ما تجتمعُ فى الرَّجُلِ الواحدِ منهم صفاتُ المالِكِ والمُموِّلِ ، والمستحدِثِ والصَّانعِ ، والأجيرِ

ومن هذا القبيلِ ثلاثةُ أرباعِ الفرنسيِّين ، فإنهم صنَّاعٌ مأجورونَ ، وملاَّكٌ فى آنٍ ومُموِّلون ، كذلك مُعظَمُ الفلاَّحين فإنهم يَخدِمونَ سواهم على أجرٍ ، ولكلٍّ

منهم مع ذلك عقارٌ خاصٌّ

وعلى هذا النَّحو، جمهورٌ من الصنَّاعِ فإنهم يدَّخِرُونَ نقوداً في صناديقِ الادّخارِ، أو صكوكَ دَخلٍ، أو أسناداً على الشَّركاتِ

وعلى هذا فهُم مُموَّلون

متى اجتمعَت في الرَّجلِ الواحد صِفَتانِ أو ثلاثٌ من هذهِ الصِّفاتِ الأَربعِ: فكانَ مالِكاً ومُموَّلاً أو مُستَحدِثاً وعامِلاً مأجوراً، فللرَّاجحةِ من تلك الصِّفاتِ حقُّ التَّقدُّمِ على أَخواتِها؛ والرَّاجحةُ هنا هي التي تُكسِبُهُ الحِصَّةَ الكبرَى مِنْ دَخلِهِ، وهي التي تُجلِسهُ في إحدى الطَّبقاتِ الأَربع المذكورةِ

غيرَ أنهُ يَحسُنُ بِنَا التَّنبيهُ من الوجهةِ الاجتماعيَّةِ، على أنَّ السَّوادَ الأَعظَمَ من أهلِ الحِضَارَةِ القديمةِ السَّمْحَةِ[1]

---

(١) السَّمحة — الملّة التي لا ضيق فيها — Libérale

كانوا يَملِكونَ القليلَ من العقَارِ أو رأسِ المال بجانب ما يكتَسِبونَهُ من عمَلِهم اليَوْميّ

توْزيعُ المنتَجات غيرُ تابعٍ لاستبداد الشارعين[1]

ظَنَّ بعضُهم أن لا حُكمَ فى توزيعِ المنتَجاتِ إلاَّ للأنْظِمَةِ والقوانينِ دونَ سواها

وهذا وَهْمٌ على ما سيتبيَّنُهُ القارئُ مِن خِلالِ هذا الكتابِ ، فلقد ثَبَتَ بالاستقراء أنَّ لِتَوْزيعِ المنتَجاتِ قواعدَ طبيعيَّةً بعيدةً عن سُلطانِ القوانين ، تُؤَثِّر فيهِ تأثيراً مُتماثِلاً أيًّا كانَ زمانُهُ أو مكانُهُ وأيةً كانت الأَقاليمُ ، وأشكالُ الحكومات

نعم إنَّ القوانينَ قد تُقاوِمُ التَّيَّارَ الطَّبيعيَّ الذى تَندفع فيهِ أحوالُ ذلك التَّوْزيعِ : إلاَّ أنها لا تَستطيعُ تَوْقيفَها بَتاتًا أو تحويلَها ، بدليلِ ما شُوهِدَ من التِواءِ القَصْدِ على

---

(١) الشارعون هم واضعو الشريعة

المُشَرّعين كلّما حاولوا أن يُعيّنوا حَدًّا أعلى أو حَدًّا أدنى للرَّيْعِ أو لفائدةِ رأس المال أو للإجارات أو للأُجورِ أو لأثمان البضائع

أُمورٌ تَصَدَّى لها الشارِعُونَ آلاف المِرار عن حَقٍّ أو غَطْرَسَةٍ فباؤا معها بصفقاتِ الخاسرينَ .

ذلكَ لأنَّ القوانينَ المدنيَّةَ أو الجنائيَّةَ إذا خالفَت طبيعةَ الأشياءِ أو خالفَت النَّتائجَ التى تَنْتُجُ مِنْ نُمُوِّ الصِّناعةِ البَشَريَّةِ بطَلاقَتِها وبَداهتِها ، مِن حيث توزيعُ الأرزاق بين مُقْتَسميها على اختلافِ طَبقاتهم ، فَقَدَتْ قُوَّتَها وأضاعت خَصيصَتَها النِّظاميَّةَ الفِعْليَّةَ ولم تكُنْ إلاَّ أدواتِ تهويشٍ واضطرابٍ

على أنَّ خيرَ مَقامٍ يُذكرُ فيهِ القَوْلُ الجامعُ الذى ألقَى بهِ (مُنْتِسكيو) وهو « انَّ القوانينَ ضوابطُ ضَرُوريَّةٌ تَتأتَّى مِنْ طَبيعةِ الاشياءِ » إنما هو المقامُ الذى يَجرى الكلامُ فيهِ على تأثيرِ السُّلطانِ العامِّ فى توزيعِ الأرزاقِ

فَلْنَبْحَثْ من طريقِ الاختبارِ عمَّا وَرَدَ فى تلك الجملةِ من لَفْظَتَىْ — طبيعةِ الأشياء — ولَفْظَتَىْ — الضَّوابطِ الضَّرُوريَّةِ —

الشرطان العامَّان القائمُ عليهما نجاحُ المجتمعات الحاضرة : الحرِّيَّةُ والمِلْكيَّةُ

مَنْ تَدَبَّرَ أحوالَ الأمَمِ الشَّاهِدَةِ وَجَدَ المَدَارَ فى مُعَامَلَتِها وتَرَقِّيها على أساسيْنِ : الحُرِّيَّةِ والمِلْكيَّةِ

الحرِّيَّةُ الذَّاتيَّةُ والمِلْكيَّةُ الذَّاتيَّةُ قد امتدَّتا إلى أقْصَى شأوٍ لَهُما فى هذا الزَّمَنِ وبهما امتازت المجتمعاتُ الشاهدةُ على المجتمعاتِ الماضيةِ ، فَمَنْزِلَتُهُما الآن منها مَنزِلةُ الجوِّ والهواءِ الطَّلقِ والبيئةِ المُمَهَّدَةِ التى لا تَقُومُ فيها عَقَبَةٌ دونَ الفِعْلِ الذى تَفْعلهُ السُّنَنُ الطَّبيعيَّةُ فى توزيع الأرزاقِ

سارَت الحرِّيَّةُ والمِلْكيَّةُ فى التَّقَدُّمِ سيراً متقابلاً فى تاريخِ الإنسانيَّةِ ، وتَدَرَّجَ الخَلْقُ بفعل عَشَرات الأحقابِ من نِظامِ القَهْرِ والاسْتِرْقاقِ إلى نِظامِ الحرِّيَّةِ الذَّاتيَّةِ ،

ومن نِظامِ الشيوع[١] الأوَّلِ إلى نِظامِ المِلكيَّةِ الذَّاتيَّةِ

ذَهبَت المجتمعات مَذَاهبَها الشتّى وهى مُتنائيةٌ أقطاراً ، مُتباينةٌ أدياناً ، مختلفةٌ لُغاتٍ ، مُتباعِدَةٌ عاداتٍ ، لتُفْضِىَ إلى هذه الغايةِ ؛ ولم تكُنْ هذه الغايةُ مما رَسَمَهُ الفلاسفةُ أو اختطَّهُ أهْلُ الشُّورَى ، بل كانت نَتيجةَ النُّموّ الغَريزىّ الذى يَدْفَعُ كلَّ أمَّةٍ ذاتِ مَدَنيَّةٍ قليلةٍ أو كثيرَةٍ نحو الحرّيَّةِ والمِلكيَّةِ الذَّاتيَّةِ

مِصْدَاقُ ذلك نجدُهُ اليومَ فى « الصّين » و « اليَابانِ » و « الهندِ » كما نَجِدُهُ فى أوربا الغربيَّةِ أو فى أمريكا

تأتَّى عن هذا التَّقابُلِ فى تَقدُّمِ الحرّيَّةِ الذَّاتيَّةِ والمِلكيَّةِ الذَّاتيَّةِ ، أن ازدادَتْ مَسؤليَّةُ الإنسان وَعَظُمَ انتفاعُهُ بكَدِّهِ وحِذْقِهِ ، واشتَدَّت عليهِ عُقْبى أغاليطِهِ ومَعايبِهِ ، وأزْهرَت المجتمعاتُ وسعِدَت بما نَهَضَ من عَزائِمِ أفرادها

---

(١) Communauté

(٢)

استِمْرارُ نموِّ الحرّيةِ الذاتيةِ

ان المخترَعاتِ والمستكشفاتِ، وسُهولةَ المواصلاتِ، وتقدُّمَ الصِّناعاتِ، والمعارفَ الآليَّةَ التى فتحَت فى وُجوهِ طلاَّبِ الخِدمةِ ما كان مُوصَداً من الأبواب كل أولئك قد أعانَ على تحريرِ العملِ البشَريِّ، وإلغاءِ الرِّقِّ بأنواعهِ، والسُّخْرَةِ والمُزاملَةِ القهْريَّةِ، والتَّخرُّجِ الاضطرارىّ والامتِحانِ القَسْرِيِّ دونَ احتراف الحِرَفِ، وأعانَ أيضاً على تحريرِ البيْتِ ورعايةِ حُرِّيتهِ

أضِفْ إلى ذلك ما كانَ من التأثيرِ الذى لا يُجْحَدُ لتفشِّي الأفكارِ الخيريَّةِ أو الدِّينيَّةِ

والحرِّيَّةُ المدنيَّةُ أصبحَت اليومَ منتشِرةً انتشاراً مُطْلقاً فى أوربا الغربيَّةِ. وكانَ مَبدأُ زَوَالِ الاسترْقاقِ من العالَمِ القَديمِ على يَدِ حادثتَيْن: الفَتْحِ البرْبرىِّ والدِّينِ النصرانيِّ؛ ثمَّ كانَ زَوَالُهُ من المُستَعْمراتِ الانكليزيَّةِ سنة ١٨٣٣، ومن المُستَعْمَراتِ الفرنسيَّةِ سنة ١٨٤٨، ومن الولاياتِ

المتَّحِدَةِ الأمريكيَّةِ سنة ١٨٦٥ وعلى التَّعاقُبِ بعدَ ذلك من جزائرِ «الانتيل» الاسبانيةِ ومن «البرازيل»، الاَّ بقيَّة لا يطُولُ أمدُها فيها لأنَّ جميعَ العبيد قد أصبحُوا اليوم يُولَدُونَ أحراراً

غيرَ أنَّ طائفةً من الممالكِ الإسلاميَّةِ الصَّغيرةِ والقبائلِ الوثنيةِ فى وسطِ أفريقيـة لبثت دونَ سواها إلى الآن تجهلُ الحرّيةَ الذّاتيَّةَ والملكيَّةَ الذّاتيَّةَ

وفى سنـة ١٢٥٦ أُلغِيَ الاسترقاقُ (١) الأرضيُّ من إيطاليـا وبُولُونيا . وفى سنة ١٢٨٩ من فرنسا إلاَّ أثراً لا يزيدُ تعدادُ نفُوسِهِ على بضعةِ آلافٍ تخلَّفَ فيها إلى القرنِ السَّابعَ عشرَ فتكفلَّت بإزالته ثورةُ سنة ١٧٨٩ وفى إنكلترا تمَّ إبطالُ ذلك النَّوعِ من الرّقّ على عهدِ

---

(١) Servage وهو ارتهان الفلاَّحين بالأرض التى وُلدوا عليها لا يبرحونها وقد سبقت لنا الإشارة الى هذا النوع من الاسترقاق حتى فسَّرنا تسميـة كلٍّ من هؤلاء بابن الأرض (راجع الجزء الأوَّل)

الملكة إليصابات فى نهاية القرن السادس عشر

أما العوادى الفرعية التى كانت تعدو الحرية البشرية فمرجع الفضل فى إزالتها من فرنسا إلى وزارة (ترغو) التى ألغت النظام القهري الذى كان يعرف بحق العرافة[1] وكان يثبط الحرية الصناعية تثبيطاً عنيفاً. على أن ذلك النظام أعيد بعد سقوط تلك الوزارة؛ لكن ثورة سنة ١٧٨٩ أذركته فاستأصلت شأفته

وعلى أثر فرنسا تمشت سائر الأمم الغربية تدريجاً خلال أربعين سنة أو خمسين سنة

وكانت ألمانيا أبطأهن فى ذلك المسير لأنها لم توافق على حرية تغيير المقام[2] وحرية التزوج إلا فى النهاية

وإنما كان تمام الحرية الذاتية على ما أفضت إليه اليوم، عندما أبيح التعاهد بين الأفراد، وأبيح الاشتراك والاجتماع، وألغي كل ما يلصق الإنسان بحالة معينة:

---

(١) الرياسة الحرفية

(٢) Changement de domicile أى تغيير محل الإقامة

من مثلِ الشارَةِ التى كانَ يُكلَّفُ العاملُ بتقلُّدِها

تحوُّلُ الملكيَّةِ الفرديَّةِ وترقّيها

كانَ مجرَى الملكيَّةِ كمَجرَى الحرّيةِ فى تقدُّمها

الملكيَّةُ : هى ما للإنسانِ من الحقِّ المُطلَقِ على ذاتهِ وعلى نتيجةِ جهْدِهِ وعلى كلِّ شىءٍ يكون هو أوَّلَ مَنْ هيَّأَهُ للنَّفع

وبالنَّظَرِ إلى ما بينها وبين الحريَّةِ مِنْ وَثيقِ الارتباطِ كانَ التَّحوُّلُ فى كِلتَيهِما لِزاماً . مُنذُ الشُّيوعِ الأوَّلِ الذى كانَ الإنسانُ على عهْدِهِ يتناوَلُ بالصيد البرّيّ والبحريّ أو بالقطْف ما تَهَبُ لهُ الطَّبيعةُ ، إلى العهْدِ الذى حلَّت فيهِ المشاركةُ الفِئَويَّةُ أو القَرَويَّةُ محلَّ ذلك الشُّيوعِ العامِّ وذلك عند ما تكاثَرَ سكانُ المعْمُور وبدَت للفِطْنةِ البشَريَّةِ طلائعُ نجاحٍ ، فأوجدَت الفلاحةَ الأُولى على علاّتها فى مساحاتٍ شاسعةٍ من الأرضِ مُعْشوْشبةٍ أو بائرةٍ ؛ — إلى العهْدِ الشاهِدِ الذى انطلَقَ فيهِ العقْلُ من

عِقالهِ فأسَّسَ المِلكيَّةَ الذَّاتيَّةَ متدرّجاً فيها مع تقدُّمِ الزّراعةِ وتبايُنِ أنواعها وتوافُرِ محصولاتها، ومع ازديادِ الحاجةِ إلى رأسِ المالِ ومهارةِ المُستثمِرِ وطولِ مُدَّةِ وضع اليَدِ؛ — إلى ما يُماثِلِ هذهِ مِنَ الشَّرائِطِ اللاَّزِبةِ للحصول على غلَّةٍ وافيةٍ

لمَّا حدَثت المِلكيَّة الخَصيصيَّة لَبِثَت رِدحاً من الدَّهرِ وهي تحتَ حُقوق ارتفاقٍ مُشتَرَكةٍ؛ غيرَ أنَّ تلك الحقوقَ تناقَصَت شيئاً فشيئاً وخفَّت وطأتُها كذلك: فأمَّا أمثِلَتُها فالإتاوات[1] الإقطاعيَّةُ والإكراهُ على زِراعةِ ما يَزرعهُ بعضُ الجيرانِ، وقِطافِ الكُرُوم، واستِخدامُ الطَّاحُون والفُرْنِ الشائعَين، وإرصادُ المحصولات على مُدُنٍ مَعلومةٍ أو أسواقٍ مُعيَّنةٍ تمتارُ منها

وما زالت المِلكيَّةُ تُواصِلُ السيرَ على مَهَلٍ في طريقِ

---

(١) الإتاوات جمع إتاوة وهي الضرائب؛ والإقطاعيَّة هي الخاصَّة بما كان السادة يُقطِعونه أتباعهم من الأرضين في القرون الوسطى Redevances féodales

تحريرِها حتى بَلَغَت فى هذهِ الأيّامِ أوْجَ كمالِها، فأصبَحَ صاحِبُ الشىءِ متُصَرّفاً فيهِ كيفَ شاءَ، ولَهُ عدَا ذلكَ حَقُّ نَقْلِ المِلكيّةِ وحَقُّ الهبَةِ وحَقُّ التَّوْريث

لم تَقِف المِلكيّةُ عند هذا الحدِّ من الكمالِ والظُّهورِ بمُميّزاتِها بل تفرّعَت عن أصلِها هذا فُرُوعٌ شتّى: أمثالُها مِلكيّةُ أدَواتِ العمَلِ والمواشى والمِيرَةِ والبَيتِ والسّياجِ المُحيطِ بهِ والأَرضِ الموَاتِ التى أحياها الإنسانُ واستغلّها ذلك فيما يَختَصُّ بالأَرضِ وجميعِ الأَشياءِ الحِسّيّةِ

وهُنالكَ حقُوقٌ مَعنويّةٌ تَناوَلتْها المِلكيّةُ: منها المِلكيّةُ الصّناعيّةُ والمِلكيّةُ العِلميّةُ والمِلكيّةُ الفنّيّةُ والمِلكيّةُ الأَدبيّةُ؛ — إلى آخرِ ما يُنْتهَى إليهِ من التّفاريعِ التى تتعدّدُ بتعَدُّدِ حاجاتِ الإنسانِ وتنحَفُ أغراضِهِ تبعاً لانتشارِ المدنيّةِ، فيكونُ إذ ذاكَ مالِكاً لرأسِ مالٍ تجاريٍّ أو لشِعارِ معمَلٍ أو لقِطعةِ مُوسيقَى أو لطَريقةٍ مُبتَدَعةٍ فى الصّناعةِ أو لقَصيدةٍ شِعريّةٍ أو لنَغمةٍ يتَنَغَّمُ بِها

وهكذا كلَّما تَعَدَّدَت فُرُوعُ المِلكيَّةِ قابلَها في نَظَرِ الإِنسانِ اتِّساعُ المسؤليةِ وتَوَافُرُ الإِنتاج

فالقَوْل الفصل : هو أنَّ الإِنسانيَّةَ كافَّةً لا تُخدَمُ ولا يَتمتَّعُ أبناؤُها حتى المُعْدِمونَ منهم بأحسَنَ مِنْ تقريرِ المِلكيَّةِ الذَّاتيَّةِ . لأَنها خيرُ وَسيلةٍ تُستَنْهَضُ بها هِمَمُ القائمينَ على الزِّراعةِ، والذينَ يَدَّخِرُونَ فيُكوِّنُونَ رُؤوسَ الأَموال، والتِّجَّارِ والصنَّاعِ والمخترعينَ والعُلماء والمتفنِّنينَ والمؤَلِّفينَ، وسائرِ مَنْ يُضيفُونَ إلى المرافقِ البَشَريَّةِ العامَّةِ إِنتاجاً جديداً أو إِصلاحاً مُفيداً أو فِكْراً سَديداً

الفصل الثانى

مَنشأ المِلكيَّةِ وأساسُها — فائدةُ الإرثِ ومشروعيَّتُه

المذاهب المتباينة فى حق الملكية — منشأ الملكية العقارية وأساسُها —
الترتيب التاريخى للاملاك — الحصة الاجتماعية فى كل ملك
فردى — المآخذ على الملكية العقارية — الملكية
العقارية أساس الكيان القومى — الأسباب
الداعيـة الى بقاء الملكية
الفردية — الميراث

المذاهبُ المتباينةُ فى حقّ الملكيَّةِ

كَثُرَ التَّحاورُ فى الأُسُسِ القائِم عليها حَقُّ المِلكيَّةِ فتوَلَّدَت منهُ أربعةُ مَذَاهِبَ :

١ً — مَذْهَبُ الاحتلال : ومُوجبُهُ أنَّ الإنسانَ يكون صاحِبَ كلِّ ما يَسْبِقُ إلى احتلالهِ قَبْلَ غيرِهِ

٢ً — مَذْهَبُ القانون : ومُقْتَضَاهُ أنَّ المِلكيةَ إقرارٌ رَكينٌ من الشَّارِعِ

٣ً — مَذْهَبُ العَمَلِ والادّخارِ : ومَبْناهُ أنَّ أساسَ

المِلكيَّة جَهْدُ الذينَ جَهِدُوا في إحداثِ قيمةٍ لشيءٍ حِسّيٍّ أو لاختراعِ ما

٤ً — مَذْهَبُ النَّفعِ الاجتماعيِّ : وهو شِبْهُ مُحصَّلٍ للمَذاهِبِ الآنِفَة ، غايَتُهُ أنَّ المصلحةَ العامَّةَ هي أصْلُ المِلكيَّة وبِها بَراءَتُها

ويَقُول أصحابُ هذا المذهب أن لا وَسيلةَ لإثارَةِ عزيمةِ المُنْتِجِ إلاَّ أن يُؤَمَّنَ على مِلْكِهِ الدَّائِمِ لِمُنْتَجاتِهِ .

فإذا طُبِّقَ هذا النِّظامُ على جميعِ النَّاسِ — مع اعتبارِ أنَّ المِلكيَّة تُكتَسَبُ بالنَّشاطِ وتُفْقَدُ بالإهمالِ — تَوَصَّلَ المُنْتِجُونَ ، كلٌّ بِقَدْرِ كَفاءَتِهِ إلى الحصول على ثَمَراتِ أتعابِهم

ومن جانبٍ آخرَ تَوَصَّلَت الإنسانيَّةُ بِهذهِ الذَّريعَةِ إلى الانتفاعِ بما يَشاءُ اللهُ من المنتَجاتِ المتنوِّعةِ ، وهو ما لا يَتَهَيَّأُ لها من غيرِ هذا النِّظامِ

هذهِ المذاهِبُ الاربعةُ يَشتَمِلُ كلٌّ مِنها على سَهْمٍ من الحقيقةِ ، ولكنَّ كلاًّ منها بانفرادِه غيرُ تامٍّ ولا تَتَبَيَّنُ

معهُ بتمامها تلك المسألةُ الاجتماعيَّةُ الكبرَى التى هى المِلكيَّةُ فلاَ بُدَّ أن ينْظرَ إلى مِثْلِ هذهِ المسألةِ من صَرحِ عالٍ

المِلكيَّةُ أمرٌ غَرِيزيٌّ يَسبِقُ التَّفكيرَ كما هو شأنُ كلّ أمرٍ ضَرُوريٍّ للإنسانِ : مِنْ مِثْلِ التَّكلُّمِ والمُبادَلةِ وتألُّفِ المُجتمَعاتِ وتَكوُّنِ البَيْتِ والوَطَنِ

هذه الأُمورُ العَظيمةُ لم تَتوَلَّدْ من عَقْلٍ محدودٍ أو اتّفاقٍ خاصٍّ . بل هى غَرِيزيَّةٌ ، لأَنها كانت ضَرُوريَّةً لحياةِ المرءِ وتَقَدُّمِ الإنسانيَّةِ وإنما وُجِدَ تَعْريفُها وتأويلُها بعْدَ وُجودِها بذاتِها

مَنْشأُ المِلكيَّةِ العَقارِيَّة وتحوُّلُها

وُجِدَت المِلكيَّة من حاجاتِ العَمَلِ والادّخارِ ، وفيها من المصلحةِ للشَّرِكةِ الإنسانيةِ مِثْلُ ما فيها من المصلحةِ للفَرْدِ ، وكانَ مَنْشؤُها عدَا ذلك من تَصوُّرِ الاختصاصِ بالحقِّ

ولا يَسْهلُ الوُقوفُ على تاريخِ المِلكيَّةِ وأطْوارِها إلاَّ

إذا بُحِثَ فيما وَقَعَ عندَ طائفةٍ مِنَ القبائلِ الأُولى التى بَقِيَت لها إلى اليوم آثارٌ مِنْ مِثْلِ (المِيز) وهى لفظةٌ رُوسيَّةٌ يُعْنى بها الشيوعُ القَرَوِيُّ المُصْطَلَحُ عليهِ فى بلادِ الرُّوسِ ، أو فى (الدِّسآ) وهى لفظةٌ بمثلِ هذا المعنى تَدُلُّ على الشيوعِ القَرَويِّ الجارى فى « جاوَة »

لم تكنِ الأَرضُ فى زمَنٍ ما مَشاعاً مُطلقاً . بل كانت من أقدَمِ الحقُبِ مِلْكاً لِقبائلَ أو لِعشائرَ تُقْصى عنها الأَجانبَ

ذلكَ الشيوعُ المِلكيّ بينَ الشُّعوبِ الصيَّادَةِ والشُّعوبِ الرّعاةِ لم يُقِرَّ الأَمْنَ ولا المساواةَ

فعَنِ الأَمْنِ : فلأَنهم كانوا فى شِجارٍ دائمٍ دونَ التَّحْديدِ لِتُخُومِ مَصائِدِهم أو طُرُقاتِهم ، مما تَنْطِقُ بهِ أحاديثُ الغَزَواتِ التى غزَاها الشُّعوبُ الرُّعاةُ فى ديارِ الأُمَمِ المُمَدَّنة

وعَنِ المساواةِ : فلأَنهُ لا يكون مِنَ الشُّعوبِ التى تحتَ سلطانِ الجُمهورِ [1] إلاَّ الشُّعوبُ المستقِرَّةُ فى مَواطِنِها ، العاكِفةُ على زِراعتِها ، المُتَمَشِّيةُ على نِظامِ

(١) دِيمُوقْرَاطِيَّة

المِلكيَّةِ الذَّاتيَّةِ، بعقيدَةِ أنَّ هذا النِّظامَ يُمهِّدُ للفرْد سبُلَ العَمَلِ ويفتح فى وَجهِهِ مَغالِقَ الأَمَلِ بما لا يَقعُ مِثلُهُ حيثُ المِلكيةُ شائعةٌ

وفى الجزائرِ مِثالٌ بيّنٌ لهذا الطِّبـاقِ، فالعَرَبُ الأصليُّون كانوا مُلاَّكاً شُيوعاً، وهم تحت سلطان الزعماءِ[1] فى حين أنَّ عَرَب القبائلِ وهُمُ الملاَّكُ الأفرادُ يَعيشُونَ تحت سلطان الجمهور

مَن استقرى بَقايا المجتمعاتِ القديمةِ من نحوِ (الميز) الرُّوسىّ و (الدّسّا) الجاوىّ، وَجدَ المِلكيَّةَ تَولَّدُ شيئاً فشيئاً تَوَلُّدَ النَّتيجةِ الطَّبيعيَّةِ مِنَ الأَعمالِ الإنسانيَّةِ المختلفةِ، وتَبيَّنَ ان ما يُقرُّونَهُ ابتداءً من فروعها :

١ً — البَيْتُ والسِّياجُ المحيطُ بهِ : ففيهِ صِوانُ العِرض ومنزلُ العَيلَةِ والأَهلِ مما لم يَدخُلْ قط فى الشيوع منذ جازَ النَّاسُ العَقْدَ الأَوَّلَ من عُقُودِ المدنيَّةِ

٢ً — المنقولاتُ : وهى أدَواتُ العَمَلِ والمِيرَةُ والماشِيَةُ.

---

(١) أرِستُقْرَاطيَّة

على أنَّ مبدأ التفاوُتِ بين الجمع الواحدِ هو مِلْكُ المنقولات ويليهِ تجزُّؤُ الأرض الشائعة واستئثارُ كلِّ فردٍ بما يصلُ إلى مِلكهِ من قِطَعِها

المُصْطلَحُ عليهِ فى (الميز) الرُّوسىِّ و (الدِّسَّا) الجاوىِّ — وسكانُهما ينتفعونَ بالأرض شائعةً بينهم على السَّواءِ — أنهم يُقَسِّمونَ بين الأهلين آناً بعد آن ما يُحيط بقريتهم من الحقولِ، إلاَّ أنَّ لكلِّ واحدٍ منهم أدواتهِ وميرتَهُ وماشيتَهُ

بعضُ هؤلاء متبصِّرونَ مُدَّخِرونَ يُحسِّنونَ خدمة حصَّتهم بتعميقِ الحرثِ، ووِقايةِ الزَّرعِ من الأعشابِ، وحُسْنِ القيامِ على السَّائمةِ؛ ثمَّ هم لا يستهلكونَ جميعَ الغلَّةِ التى يُصيبونَها، بل يُجنِّبونَ منها مقداراً ويُوجِدُونَ بهِ ذخيرةً فيُصبحونَ أغنياءَ

والآخرونَ أقلُّ منهم نشاطاً وتبصُّراً لا يُتقِنونَ خدمةَ حصَّتهم من التُّربةِ، ولا يحتفِظونَ بذخيرةٍ، ولا يُحسِنونَ العنايةَ بسائمتهم ولا بأدواتهم، فينتهى بهم تقاعسُهم

إلى أن يُصبحُوا بِلاَ ماشيةٍ ولا بِذَارٍ ولا أدواتٍ صالحة لِعَمَلِهِم

فإذا وَقَعَ إلى هؤلاءِ فى القِسْمةِ التَّاليةِ سَهْمٌ مِن الأرضِ، لم يَستَطِيعوا الانتفاعَ بهِ، واضطرُّوا أن يَخرُجوا عنهُ لأُولي الهِمَّةِ والتَّدَبُّرِ من أبْناءِ قَرْيَتِهِم ويُقيموا فيهِ أُجَرَاء

بل قد يَتَّفِقُ فى بعضِ القُرَى أن يَقْضِىَ العُرْفُ، بِمَنْعِ الذينَ لم يَحتَفِظوا بمواشيهم ولا أدواتِهم، من المُساهَمةِ فى الأَرضِ المُقَسَّمةِ

وبِهذا المنعِ يَنْمُو السَّهْمُ الذى يَرجِعُ إلى ذَوى الماشيةِ والذَّخائِرِ على ما تُوجِبُهُ طبيعةُ الحالِ؛ إذ أنَّ الذينَ عَدِمُوا رأسَ المالِ أمْسَوْا لا يَستطيعونَ الازدِرَاعَ بِنَفَقَةٍ من عندِهم

من الأُمورِ الآنِفةِ يَنْجُم فى ذلك الشيوع الأوَّل افتراقُ السكانِ إلى طَبَقتَيْنِ: إحداهما ما يَنعتُونها فى لُغَةِ الرُّوسِ بالأُسَرِ القَوِيَّةِ، وثانيتُهما ما يَدْعونَها بالضَّعِيفةِ

ويَعْنونَ بالأُسَرِ القَوِيَّةِ أهلَ الكَدِّ والفِطنةِ والتَّبصُّرِ ، وبالضَّعيفةِ أهلَ الجمودِ والسرَفِ

ومآلُ الأَرض بحُكمِ الطَّبع ان تَخلُصَ من أهل الطَّبقةِ الثَّانيةِ إلى أهْلِ الطَّبقةِ الأولى

ومما دَعا ـــ في ذلك الشيوع إلى التَّفاوُتِ في مِلْكِ الأرضينَ ، طريقةٌ أُخرَى : هي أنهم يَتَشاطَرُونَ الأرجاءَ المُجاوِرَةَ للقَرْيةِ ويَدَعُونَ الأرجاءَ النَّائيةَ مَوَاتاً تَنْبت فيها الحَلْفاء ، أو مَجازاً لأبناء السَّبيلِ ، تجنُّباً مِنهم لِمَشَقَّةِ القِيام عليها

الأُسَرُ القَوِيَّةُ السَّابِقُ ذِكرُها أعني ذاتَ الرَّغبةِ في العَمَلِ والوَسائلِ المُعِينةِ عليهِ من رأسِ المالِ المنقولِ — أدواتٍ كانَ أم ذَخائِرَ أم ماشيةً — قد أبعَدَتْ مَرْماها وَغَبَرَتْ تَستَحيي المَواتَ من الأرض فخَفَّفتْها ومَدَّت الجَداوِلَ وسَمَّدَتها وألْقَتْ فيها البَذارَ بعد أن أزالت حِجارتها . أتُراها وقد فعلَت ذلك ألْحَقَتْ ضَرَراً بأحَدٍ ؟ اللَّهُمَّ لا

وإنما زادَت مَقاديرَ الغِلالِ النَّافِعةِ وفَتَحَت أبواباً

لِطُلَّابِ العمل فى الفلاحة ، وهَيَّأت عَمَلاً مأجوراً لغيرِ المتبصِّرينَ الذينَ لم يَحتَفِظوا برأسِ المـالِ الضرُوريِّ لمزدرعاتِهم

فكلُّ بُقْعَةٍ موَاتٍ كَسبَها الكاسِبُونَ شيئاً فشيئاً من الصَّحراءِ أو من الآجامِ وأحيَوْها ، أصبحَت فى ذلك الشيوعِ الأوَّل أَمْلاكاً لِمُستَغِلّيها دونَ سِواهم

كذلك كانَ حَظُّ الجهاتِ المُحيطة بالقَرْيةِ مما كانَ يُقَسَّمُ بين السكانِ فى كلِّ سنةٍ أو كلِّ سنتين أو كلِّ ثلاثِ سِنين ، فقد أفضَى الأَمْرُ بأَهلهـا إلى المُباعَدَةِ بين آجالِ تَقْسيمِها وتَخَطِّى مِنَ خَمسِ سِنين إلى عشرينَ سنةً ؛ ثمَّ جاءَ يَوْمٌ آلت فيهِ إلى المِلكيَّةِ الثَّابتةِ فى اكثرِ الأَقطارِ المُتحَضِّرَةِ بِفَضْلِ تَحَسُّنِ الإنتاجِ وتَكاثُرِ الأهلينَ

وعلى قَدْرِ هذا التَّحْسينِ وذلك التَّكاثُرِ كانَ يَتحَتَّم أن تُخْدَمَ الأَرضُ خِدمةً لا يُؤَمِّلُ مَعَهـا رَبْحٌ فى قليلٍ مِنَ السِّنينِ ؛ لهذا عَمَدُوا إلى تَجْفيفِ المَغْمورِ

وتَخْطيطِ المَسَاقى وغَرْسِ الأَشجارِ المُثْمِرَةِ وإِقامةِ المبانى

ولو كانَ استِصْلاَحُ الأَرضِ على هذه الصُّورَةِ لأَجَلٍ مَحْدُودٍ أو مُدَّةٍ قَصيرَةٍ ، لكانَ من الحُمْقِ أن تُدْفَنَ كلُّ تِلكَ النَّفَقاتِ والأَتعابِ فى الثَّرَى ، ثمَّ لو أُريدَ الرُّجوعُ إلى تَقْسيمِ المزدرعاتِ على جميعِ السكانِ كَسَالِفِ عَهْدِهِ ، لَمَا أغنى ذلك شيئاً

ومن أولئك السكانِ فَريقٌ باتُوا غيرَ أَكْفاءَ لخدمةِ حِصَصِهم بأَنْفُسِهم بعد أن تَلِفَتْ أدواتهم ومَواشيهم بِفَضْلِ إِهمالهم ، وأَعْوَزَتْهمُ المدَّخَرَاتُ

هذا مَنْشأُ المِلكيَّةِ العَقَاريَّةِ ولا تَزالُ مُمَيِّزَاتُهُ ظاهرةً إلى اليوم فى المشايع الزِّراعيَّةِ المُتَخَلِّفَةِ عن العُهودِ العَهِيدةِ فى أرجاءٍ من الشَّرْق وأوربا وآسيا

إِذاً فالمِلكيَّةُ العَقَاريةُ وَلِيدَةُ العَمَلِ والدَّخيرةِ

الترتيبُ التَّاريخيُّ للمِلكيَّات

مما تَقَدَّمَ جاءَ تَرْتيبُ المِلكيَّاتِ فى التَّحوُّلِ الاجتماعيّ:

فأمَّا فى البَدْء فالمنقولاتُ : وهى النَّتائجُ العاجلةُ مِن العَمَلِ كالحيوان المقْتَنَصِ والسَّمَكِ المَصيدِ والثَّمَرِ البَرّىّ — وتلك هى الأَمْلاَكُ الخاصَّةُ — ؛ ثمَّ انضافَ إليها ما صنَعهُ كلٌّ من أدَواتِ عَمَلِهِ كالنبلِ أو الصِّنَّارَةِ أو الفأْسِ أو المِعْوَلِ ثمَّ تلاهُ ما جنَّبهُ صفْوَةُ القوْمِ من الذَّخائرِ

خطَتِ المِلكيَّةُ الذَّاتيَّةُ بعد ذلك خطْوةً إلى الأمام إذِ اتَّخذَ الإنسان مأوًى يأوِى اليهِ : كُوخًا أم خيْمةً أم بيتًا من خشَبٍ مُطيَّنٍ[1] . وفى نحوِ هذا الوَقْتِ أصبحَ مُعْظَمُ الثَّرْوَةِ الفرْديَّةِ من الماشيةِ الذَّلولةِ أو المذَلَّلةِ تُرَبَّى وتُستَوْلَدُ

فلمَّا كانت الخطْوَةُ الثَّانية من التحوُّلِ الاجتماعيّ ، أقرَّت الأمم المتوَطِنةُ ، ولا سيَّما القَرَويُّون منها ، مِلكيَّةَ الفرْد لمنزلهِ ولما يُحيط بالمنزل إلى السُّورِ . وكانَ فى تلك الأنحاء المستقْرَبة مَوْلِدُ الزّراعةِ المتْقَنَةِ القويَّةِ التى تسلَّطَ بها الإنسان على الطَّبيعةِ

أعْقَبَ هذا العَهْدَ عَهْدٌ دَخلَتْ فيهِ البِقاعُ التى

---

(١) مغشًّى بالطين

استصلحها أُناسٌ مِنْ أُولى التَّبَصُّرِ والادّخارِ في دائرةِ الاملاك الذّاتيّةِ

غيرَ أنّ المراعىَ استمرّت شائعةً إلى زَمَنٍ غير يَسيرٍ بعد ذلك؛ لأنّ العملَ البَشَريَّ فيها لا يكاد يُذْكَر. وكذلك الغابُ والمواقعُ الجبليّة كانت أطْوَل أمَداً في الشُّيوعِ لأنّ الإنسان أقلُّ قُدرَةً عليها؛ ولأنّ رأس المال لا يُؤَثّرُ فيها تأثيره في سواها

وجديرٌ بالذّكر أنّ الآجامَ والمنتجعاتِ من النُّجود لا يَزال قليلٌ منها في فرنسا وكثيرٌ منها في المانيا وسويسرا ملكاً شائعاً بين أهلِ الدّسْكَرَةِ أو القَريةِ أو الولايةِ. لا بمعنى أنها مُباحةٌ لِمَنْ يشاء، إذ كلُّ قريةٍ وكلُّ جماعةٍ منتفعةٌ بها، تحميها بنشاط وتمنعُ الجيرَةَ أو الجاليةَ من مُشاركتها في خيْراتِها

بل في معنى اختصاصِ القريةِ أو الجماعةِ بها ما يدُلُّ على أنّ الملكيّةَ متمكّنةٌ مِنْ غرائزِ النّاسِ تمكُّناً يَحملُهم على الدّفاعِ عن مَشاعِ الدّسْكَرَةِ أو القريةِ، أو

الولايةِ ، كما كانوا يُدافِعُونَ عن أملاكهم الذّاتيّةِ

على هذا النّحوِ كانَ تحوُّلُ الملكيّةِ فيما يختصُّ بالأرض، أى المرافقِ التى يلوحُ لأوّلِ وهلةٍ أنها خُلِقَتْ مشاعاً للعبادِ

وبمثل هذا التّدرُّجِ والامتدادِ ، انتشرَت الملكيّةُ على ما بيّناهُ في الفصلِ السّابقِ ، واتّخذَت لها فُروعاً فى الصّناعاتِ ، والعلومِ ، والآدابِ ، والفنونِ ، إلى ما ليسَ لهُ نهايةٌ من الحقوقِ المتباينةِ المتنوّعةِ التى أقرّتها الأممُ شيئاً فشيئاً

حِصّةُ المُجتمَع فى كلّ مِلْكٍ لِفَرْدٍ

رأَت الإنسانيّةُ بوحْيِ فِطرتِها ، أنّ الإكراهَ ليسَ بالوسيلةِ المحمودةِ لحملِ العبادِ على بذلِ مجهوداتهم — حسيّةً كانت أم عقليّةً — ؛ وأنّ خيرَ طريقةٍ تستنهِضُ بها الهممَ إلى أعلى مراتبها ، هى تأمينُ كلّ فردٍ على التّمتُّع ، كما يشاءُ ، بكلّ ما ينتجهُ أو يُحسِنهُ من الموادّ

على أنَّ فى كلِّ مِلْكٍ خاصٍّ ، حِصَّةً للمُجتمَعِ تَزْبُو كثيراً على حِصَّةِ صاحبِهِ ، بدَليلِ أنَّ مالكَ الأَرضِ فى الأَقطارِ الجيِّدَةِ الزِّراعةِ ، كانجلترا وشمال فرنسا لا يُصيبُ مِنْ رَيْعِها جُمْلَةً ، إلاَّ الرُّبْعَ أو الخمسَ أو السُّدُسَ ، لذهاب بَقيَّةِ الرَّيْعِ بين النَّفَقاتِ والضَّرائبِ بصُنُوفِها

وأنَّ رَبَّ المصنَعِ لا يَرْبَحُ إلاَّ فى النَّادِرِ ، ما يُنيِّفُ على العَشَرَةِ أو الخمْسَةَ العَشَرَ فى المائةِ ، من ثمَنِ مَصنُوعاتِهِ

وهاكَ مَثَلاً من أعلى طِرَازٍ فى هـذا البابِ : مَثَلُ المهَنْدِسِ « بِسْمَر » الذى يُقال انهُ كَسَبَ خمسة وعشرين مليون فرنك ، من الطَّريقةِ التى اخترَعَها لِعَمَلِ الفُولاَذِ المنْسُوبِ إليهِ ، وَسَجَّلَ لِنَفْسِهِ فيها حَقَّ الامتياز

فهذا المِقْدَارُ ، على جَسَامَتِهِ ، لا يكونُ شيئاً فى جَنبِ ستَّةِ مَلاَيين أو سبعة ملايين طَنٍّ مِنَ الفُولاذِ يُخرجُها العالَمُ فى كلِّ سنة ، ويختصِرُ من نَفَقاتِهـا باستِخْدَامِهِ طريقةَ بِسْمَرْ ، مليونين أو ثلاثةَ ملايين فرنك

كذلكَ يُخيَّلُ إلى النَّاسِ أنَّ المُصَوِّرَ أو النَّحَّاتَ ،

أو الشاعرَ الذى يَكْسِبُ عَشَرَةَ آلافٍ من الفرنكات أو عشرينَ ألفاً ، أو خمسينَ ألفاً ، فى ثمنِ رَسْمٍ ، أو تِمثالٍ ، أو روايةٍ تمثيليَّةٍ ، قد أصابَ من الأجرِ ما جاوزَ الحدَّ ، على حينِ أنَّ مِئاتِ أُلوفٍ مِنَ الخَلْقِ ، فى الحالِ والاستقبالِ ، تَستَمْتِعُ بما عَمِلَهُ أحدُ هؤلاء ، رُؤْيةً أو مُطالَعَةً أو سَماعاً

فالمِلْكُ — وهذا شأنُهُ — إنما يُعَدُّ جُزءاً طَفيفاً تَمنَحُهُ الإنسانيَّةُ لصاحبِهِ ، إزاءَ ما هو أجزَلُ وأثبَتُ من الفوائدِ التى تَعُودُ منهُ عليْها

المآخذُ على المِلكيةِ العقاريَّةِ

يُوَجِّهُونَ إلى المِلكيَّةَ أو إلى بعضِ فُرُوعها ، مَغامِزَ لا يَحْسُنُ غَضُّ النَّظَرِ عنها . أخصُّها قولُهم — بشهادةِ التَّاريخ — إنَّ الأرضَ فى مُعْظَمِ الأقطارِ أو فيها كلِّها ، كانت منذ أقدَمِ الحُقُبِ ، عِلَّةَ تَهجُّمِ الفاتحينَ ، على نحو ماحَدَثَ فى فرنسا بين القَرْنِ الرَّابع والقَرْنِ الخامس ، إذ

عدَا قَوْمُ الفرنج، على المُلاَّكِ الرُّومانيّين فى « غاليَـا » فانتزَعوا عقَاراتِهم منهم، كما انتزعها هؤلاء مِنَ الغاليّين قبلاً؛ وعلى نحو ما حدَثَ فى القرنَيْن التّاسع والعاشِر، إذ سطَا النُّرمَنْدِيُّون على الفرنج فانتزعوا منهم ما كانَ لهم من الأَرضِ فى بعْضِ الولاَياتِ

أفَينتُجُ من هذهِ الحوادِثِ وأضرَابِها أنَّ فى المِلكيَّةِ الخاصَّة عِلَّةً أصْلِيَّةً لا تُدَاوَى ؟ وأن القَرَوِيَّ أو الفلاَّحَ الذى لهُ قِطْعَةُ أرضٍ فى فرنسا لا تَقُومُ لهُ حُجَّةٌ بها ؟

وَهْمٌ باطِلٌ لا يُؤَيِّدُهُ مُؤَيِّدٌ، لأَنَّ ذلك السَّطْوَ عهيدٌ، ولأنَّ الأُسَرَ التى تَوَالتْ على الأرضِ المغْصُوبَةِ قدغسَلَتْ حَوْبَةَ ذلكَ الذنب الدَّائِرِ بخِذمَتِهـا الشَّاقَةِ لِلارضِ، وإحداثِها السِّيجانَ [1]، والأَسْمِدَةَ، والزَّرعَ، والأغْراسَ والمبانى، والإصْلاَحاتِ المتَعَدِّدَةَ التى غيَّرَت مَعَالِمَها عمَّا كانت عليـهِ فى أيَّامِ الغاليّينَ، أو الفرنج، أو القُرْصانِ النُّرمَنْدِيّين، تَغْيِيراً لا يَستَطيعُ مَعَهُ أذكى المنَقِّبينَ أنْ

(١) سيجان جمع سياج

يَتَبيَّنَ أثَرَ الفَتْحِ ، خِلالَ ثمانينَ جيلاً أو مائةَ جيلٍ من النَّاسِ تعاقَبُوا عليها ، مُنذُ القرْنِ الأوَّلِ والرَّابعِ والتَّاسع إلى هذا العَهْدِ

بل ذلك البُرْهانُ يَلتَوِي على مُقَدِّمِهِ : إذ لم يَبْقَ ، من ذَرَارِيِّ الغاليِّين ، أو الفرنجِ ، أو النُّرْمنديينَ ، أُسْرَةٌ واحدةٌ مُحتَفِظَةٌ بأرضٍ لها على كُرُورِ تلك الأحقَابِ

ولو تَصَدَّى أعلَمُ الباحثينَ لاستِجْلاءِ هذا الغامِضِ ، لتَعَذَّرَ عليهِ أن يَجِدَ بين السَّبعةِ الملايينِ أو الثمانيةِ الملايينِ من الملاَّكِ المقدَّرِ وُجُودُهم الآنَ فى فرنسا ، مائةً أو مائتينِ من تلك الاسَرِ . إذاً فجميعُ الملاَّكِ فى فرنسا ، عدَا هذا العَدَدَ القليلَ الخليقَ بالاطِّراحِ لِقِلَّتِهِ ، لا يَصِحُّ اعتِدَادُهم أربابَ عقَاراتٍ وَضَعُوا أيْدِيَهم عليها بحالَتِها الطَّبيعيَّةِ الأُولى . مع أنهم قد اشتَرَوْها أو آلت اليهم عن ذَوِى قُرباهُم

فلا مَحَلَّ لِمُؤَاخَذَتِهم على استِئْثارِهم ، دونَ سِوَاهم ، بالأَرضِ الطَّبيعيَّةِ ومَرَافِقِها ؛ وتلك حُجَجُهُم فى أيديهم

ناطقةٌ بأنهم أدَّوا ثمنَ انتفاعِهم بها

ناهيكَ بأنَّما يدفعُونَهُ من الضَّرائبِ العقاريَّةِ — ومبلغُها من الرَّيْعِ السَّنويِّ، يتراوحُ بين اثنى عشر وخمسة عشر فى المائةِ — وما يدفعُونَهُ من رُسُومِ انتقالِ الملكيَّةِ. وهذا الانتقالُ يحدُثُ ثلاثَ مرَّاتٍ أو أربعَ مرَّاتٍ فى مدَى القرنِ وربما ارتفع الى مرَّات ثمانٍ

تلك الأموالُ حينَ أدائِها، تُعيدُ إلى المجتمَعِ قِسْماً مذكوراً مِنْ ثمنِ الأرضِ، لا يُعادِلُهُ كلُّما كانت تُعْطيهِ تلكَ الأرضُ للمُشايعينَ مِنَ الرَّيْعِ، لَوْلا الهِمَمُ العظيمةُ، والنَّفقاتُ الطَّائلةُ التى بُذِلَتْ فى خِدمتِها خلالَ تلك الأحقابِ الطِّوالِ

ثبتَ بما فصَّلناهُ، أنَّ السوادَ الأعظمَ مِنْ أربابِ العقاراتِ الزِّراعيَّة فى هذا الزَّمنِ، إنما هم مُبْتاعُونَ لها بالمالِ، أو نُوَّابٌ عن مُبْتاعِيها، فلا يُسألونَ عن عُنْوانٍ وقعَ عليها

وقد بقِيَ وجهٌ آخر للرَّدِّ على المُحتجِّينَ بتلك الحُجَّةِ

الوَاهِيَةِ : ذلك ما وَرَدَ فى القَوْل المأثُورِ المشهورِ

« التَّقَادُمُ شَفِيعُ الرَّحْمَةِ فى النَّوْعِ البَشَرِيّ »

ومعنَى التَّقادُمِ هذا ، هو أنَّ المدَّةَ الطَّويلةَ بِفِعْلِها ، والأَحوالَ المتَعاقِبَةَ بتأثيرِها ، تُفْضِى إلى إزالةِ النَّقائِصِ الأَصليَّةِ فى كلِّ شىءٍ ، فَتُرِيحُ النَّاسَ من أتعابٍ لا طائِلَ تحتَها ، وتُنقِذُهم من الفُوضَى التى هم صائِرُونَ لا مَحَالَةَ إليها ، لولا شَفَاعَةُ التقادُمِ

المِلكيَّةُ الذاتيَّةُ أساسُ الكِيانِ القَوميِّ

الأُمَمُ كالأفرادِ فى حاجةٍ إلى الاحْتِماءِ بالتَّقادُمِ

الحُجَجُ التى يَستَنِدُ اليها كلُّ شَعْبٍ لاستِبْقاءِ مَواطِنِهِ فى حَوْزَتِهِ ، هى نَفْسُ الحُجَجِ التى يَستَنِدُ اليها كلُّ فردٍ لاستِبْقاءِ حَقْلِهِ فى يَدِهِ ؛ لا فارِقَ يَفْرِقُ بينَ المِلْكِ والحرِّيَّةِ ، فى الأُمَمِ أو فى المشتَرَكاتِ ؛ وبين الحرِّيَّةِ الذَّاتيَّةِ والمِلكيَّةِ الذاتيَّةِ

فَمِنْ هُنا يَرِدُ أنَّ المِلكيَّةَ والحرِّيَّةَ هُما أساسُ الحقِّ

العامّ والحقّ الإنسانيّ، كما هُما أساسُ الحقّ الخاصّ

الاحتلالُ أو وضع اليد من زمنٍ مديدٍ، والعملُ المتتابعُ على تعاقُبِ الأجيالِ، هُما السببُ الوحيدُ الذى يُجيزُ لأمّةٍ حيازةَ أرضٍ فى ولايتها

ولو كانَ وضع اليدِ والإرثُ مما لا قيمةَ لهُ، لَمَا استطاعَ واحدٌ أن يجدَ عند قوم حُجّةً بالأَرضين التى يتوطّنونها

خذِ الشعبَ الفرنسيَّ مثلاً: علامَ يحتلُّ أرضهُ التى تبلغُ مساحتُها خمسمائة وثمانية وعشرين ألف كيلومترٍ مربّعٍ، وفيها سُهولُ الشمالِ الخِصبةُ وأوديةُ «السين» و «اللُّوارِ» و «الرُّون» و «الجارُون»، وتلك الأرجاء الصالحةُ لزراعةِ الصُّنوفِ المأثورةِ، وتلك الكُرُومُ الشائقةُ التى تُعْصَرُ منها أجودُ الخمورُ

وبأيِّ حقٍّ يدّعى ذلك الشعبُ أنّ سكانَ البيدِ الرَّمليّةِ فى «بومرانيا» و «برُوسيا» لا يَسُوغُ لهم عدلاً أن يفتتحُوا موطنَهُ الذى هو أخصبُ من مواطنهم؟ بل بأيّةِ حُجّةٍ يحتجُّ الشعبُ الفرنسيُّ على مثلِ هذا العُدوانِ؟

إنما يكونُ مَبْنى دَعْوَاهُ على الاحتلالِ المُتقادِمِ والتَّسلسُلِ الإرثيِّ . فإذا قيلَ إنَّ هذين السَّببين لا يَكفِيان لِصِحَّةِ المِلْكِ الذَّاتى ، كانا إذاً غير كافِيَيْنِ لصحة الملك القَوْميّ

— مَنْ نازَعَ رَجُلاً فيما لَهُ مِنْ حَقِّ استِبقاءِ كُرُومِهِ اليانِعَةِ بِجهاتِ « شاتُومَرْغُو » أو « كاوُفُوجُو » بدعوى أنَّ الطَّبيعةَ هُنالك جادَت على التُّرْبَةِ بالخِصْبِ — ، أجازَ لِسكانِ « البوردلز » و « بردفونيا » ، أنْ يَدَّعُوا مِلكيَّةَ تلك الأَرضِينَ الممتازَةَ وأن يَطْرُدُوا منها سكانَ نُجُودِ « الأفيرون » أو نُجودِ « اللُّوزير »

وأجازَ بِمِثْلِ ذلك للبربرِ ، وتَتارِ آسيا الوُسْطَى ، والعَرَبِ الضَّاربينَ فى صَحارَى آسيا الغربيَّةِ ومَغاوِرِ إفريقيةِ ، أن يَتَقاضَوْا حِصَصِهم من تلك الكُرُومِ الغَضَّةِ ، وتلك المُنْتَجَعاتِ الرَّاوِيَةِ ، وتلك الحقولِ النَّضِرَةِ بِوفْرَةِ غِلالِها

فالحالُ إذاً بين أمْرَيْنِ : إمَّا أن تكونَ كلُّ قِطْعَةٍ

من التُّربةِ لِمَنْ احتلَّها وأقامَ فيها ، وزَرَعَها ، وأوْرَثها أهلَهُ ، وإمَّا أن تكونَ لا للقَرْيةِ ، ولا للوَطَنِ ، ولكنْ لِكُلِّ العالَمِ

فلو أَلْغَيْتَ المِلْكَ الفَرْدِيَّ ، وهو أساسُ المِلْكِ القَوْمِيِّ ، لما أبْقَيْتَ لأُمَّةٍ حُجَّةً تُجيزُ لها إبْقاءَ بِلادِها فى حَوْزَتِها ؛ ولأَعَدْتَ الدُّنيا إلى حكمِ القَوِيِّ على الضَّعيفِ ؛ ولأَعْطَيْتَ الشُّعوبَ الفقيرةَ الهَمَجيَّةَ ، حقَّ الجِزْيَةِ على الشُّعوبِ التى سَبَقَتْها مَدَنيَّةً وطالَتْها جاهاً

الأسبابُ فى دَوَامِ المِلكيَّةِ

من المَطاعِنِ التى طُعِنَ بها على المِلكيةِ الذَّاتيةِ ، أنها دائِمةٌ

زَعَمَ أربابُ هذا القولِ أنها كانت أجْدَرَ بالإفْضاءِ إلى أجَلٍ ، سواءٌ أكانَ ذلك الأَجَلُ نهايةَ العُمُرِ ، أم مائةً أو مئتينِ من السِّنينَ في الغايةِ . غيرَ أنَّ الصَّوابَ فى غيرِ ما تَمَنَّوْا : لأَنَّ دَوامَ المِلكيةِ يَرُدُّ عن الأُممِ الخسائِرَ الطَّائِلَةَ والأَزَماتِ الشَّديدةَ

والمِلكيَّةُ ما لم تكُن دائمةً دوامَ المحصُولاتِ التى تُنتجُها فليْستْ عند ما يُرْجَى منها

مَنْ ملَكَ أثاثًا، أو آلةً، أو بيْتًا، فملكُهُ لهذهِ الأشياءِ باقٍ ما بقِيَتْ؛ فإذا توفَّرَ على العنايةِ بها، وادَّخرَ ما تقْتضيهِ صيانتُها، وأصلحَ ما فسدَ، وجدَّدَ ما تلِفَ، فحقُّهُ أن تستمرَّ لهُ إلى أن تفْنى، وقد يكونُ منها ما لا يفْنى إلاَّ بعدَ أحقابٍ متواليةٍ، كالبيْتِ

كذلك من المرافقِ أشْباهِ الأسوارِ المُدعَّمةِ، والتُّرَعِ المُرمَّمةِ، والمنابطِ[1] المحكَّمةِ ما يثْبُتُ ثباتَ العقارِ الذى هو عليهِ، كما دلَّ على ذلك ما وجدُوهُ حديثًا فيما بين النَّهْرين من بقايا المساقى التى خطَّها أهْلُ بابلَ، ومن المبانى، والمغارسِ، ما لا يعْفُو إلاَّ أن تمُرَّ بهِ أجيالٌ متعاقبةٌ

فالمِلكيةُ العقاريَّةُ إنما بُنِيَتْ مشْروعيَّتُها على أنَّ كلَّ تعْديلٍ أُدخِلَ على التُّربةِ، وأُحْسِنَ القيامُ عليهِ، استمرَّ زمنًا غيرَ محْدودٍ

---

(١) ما يستنبط بهِ الماء

على أنهم لو أبدلوا الملكيَّةَ الموقوتةَ بالملكيَّةِ الثَّابتةِ، وكان حدُّها العُمُرَ، أو مائةً أو مائتين من السِّنين، لَمَا جنى النَّاسُ من هذا الإبدالِ سوى النَّكباتِ الرَّائعة والنَّقصِ الفاحشِ فى الإنتاجِ. وماذا هم فاعلُونَ قبلَ الأَجلِ الذى يُضْرَبُ للملكيَّةِ الموقوتةِ بخمسةِ ستةِ أعوام؟ يمتنعُونَ لا محالةَ، عن كلِّ زراعةٍ لا يُرْجَى استغلالُها إلاَّ بعدَ الأجلِ المضْرُوبِ، فتبطُلُ مثلاً زراعةُ الكلإِ الثَّابتِ، ويبطُلُ تحويلُ منابتِ الغلالِ إلى مراعٍ

بل قبلَ ذلكَ الأَجلِ بخمسةَ عشرَ حولاً أو دونها يمتنعُونَ عن غرسِ الكرمةِ؛ بل قبلَ ذلك الأَجلِ بعشرينَ أو ثلاثينَ حولاً يكفُّونَ عن غرسِ الأَشجارِ المُثمرةِ، كالتُّفَّاحِ، واللَّوْزِ، والبُرْتُقالِ، والزَّيتونِ، ممَّا لا يُؤْتِى أُكُلَهُ إلاَّ بعد ثمانٍ أو عشرٍ من السَّنواتِ

بل قبلَ ذلك الأَجلِ بأربعينَ أو ستِّينَ عاماً أو قرنٍ كاملٍ، يجتنِبُونَ بزرَ بُزُورِ الغابِ[1] لأنَّ فائدتها فى

(١) الغابات

دَوْحِها ، ودَوْحُها لا يَستكمِلُ عادةً إلاَّ بعد ثلاثةِ أرباعِ القرنِ أو القرنِ كلِّهِ. — عدَا أنهم ، قبل ذلكَ الأَجلِ بثلاثينَ عاماً أو نحوها ، يمسكُونَ عن الإنفاقِ الطَّائل في سبيلِ التَّحسينِ المستمرّ فلا يُقيمونَ القناطرَ للرّيّ ، ولا يُجفّفونَ المستنقعاتِ ، ولا يُشيّدُون المبانيَ الغاليةَ أمثالَ ذاتِ العُقودِ وأمثالَ القِيعانِ[1] في الأَرجاءِ الكَرْميَّةِ

ظَهرَ من هذا التَّفْصيلِ أنَّ المِلكيَّةَ الموقوتةَ ، وإنْ طالَ أجلُها إلى مائةٍ أو مائتينِ من الأَعوامِ ، لا تُعادِلُ المِلكيَّةَ الدَّائمةَ ، من حيث استنهاضُها العزائمَ للإنتاجِ ؛ وأنها تحملُ النَّاسَ ، قبلَ انقضاءِ مُدَّتِها ، بخمسٍ ، أو عشرٍ ، أو عشرينَ ، أو ثلاثينَ ، أو خمسينَ سنةً ، على تركِ الإصلاحِ والتَّحسينِ فيها ، وتَقبِضُ أيديَهُمْ عن الإنفاقِ عليها

قد يُقال إنَّ الحكومةَ تتَّفقُ مع أربابِ العقاراتِ على إطالةِ المدَّةِ لهم قبلَ انتهائها بزمنٍ بعيدٍ

---

(١) جمع قاع وهو ما انخفض من الأرض وسمينا به تلك التي تُتَّخذ للخمور ونحوها

ولكن ما أكثرَ الصُّعوباتِ التى تَعترِضُ هذا الاتِّفاقَ والفُرَصَ التى تَسنَحُ فى خِلالِهِ للرِّيبِ والرُّشَى، دَعِ المؤَثِّراتِ الإداريَّةَ، والآفاتِ التى تُصابُ بها الحرِّيَّةُ الذاتيَّةُ

أتَستطيعُ حُكومةٌ — ورِجالُها إنما هم مُوَظَّفُونَ — أن تَنزِلَ من ذَوِى العَقاراتِ المنتَشِرين فى شاسِع أرجائِها منزِلةَ المالكِ اليومَ من المستأجِرين ؟

المستأجِرُونَ حيثما التَفَتُوا فأمامَهم ألفٌ مِنَ الملاَّكِ يَتَراضَوْنَ معَهُم على حالٍ، وكلّ فرْدٍ من هؤُلاءِ الملاَّكِ إنما هَمُّهُ الانتِفاعُ بأرضِهِ مع الإبقاءِ عليها

أمَّا الحكومةُ فلو جُعِلَ لها مِثلُ هذا الاحتِكارِ لَكانَ شأنُها غيرَ شأنِ المالكِ ولَتَمشَّتْ الرِّشوَةُ فى أعمالِها ومَشَى على أثَرِها الحَيْفُ

وحَسْبُكَ دَليلاً على ذلك، ما يَحولُ من الحوائلِ دونَ أدنى تَعْديلٍ للضَّرائِبِ : هذهِ فرنسا، أُريدَ مَسْحُها أو تَجديدُ فَكِّ الرِّمامِ فيها مُنذُ عشرينَ سنةً، فلم يُجرَأْ عليهِ مَخافَةَ المشاكِلِ التى يُحْدِثُها

على أنّ هذهِ المشاكلَ مهما عظُمتْ لا تكونُ شيئاً في جنبِ ما يجرُّهُ على السيّاسةِ ، والإدارةِ ، والاجتماعِ ، والإنتاجِ من الازماتِ الفادحةِ ، إقرارُ الملكيّةِ الموقوتةِ ، ولو استوفى أجلُها عُمرَ القرنِ أو القرنيْنِ

الملكيّةُ الدّائمةُ تدفعُ عن الأُمّةِ أمثالَ هذه الشّدائدِ وتُنمي الإنتاجَ ، بمعنى أنها تُنذرُ مَنْ يُهملُ الخدمةَ ولا يُوالي الإصلاحَ ، بنقصِ محصولاتهِ ، وتدفعُ إلى الخزينةِ العامّةِ في كلّ عامٍ ما لا يقلُّ عن العشرةِ في المائةِ من دخلها ، كما أنها تدفعُ إليها تكاليفَ انتقالها بالبيعِ أو الإرثِ أو الهبةِ في كلّ خمسٍ وعشرينَ سنةً مرّةً

وحاصلُ هذين الموردين يجعلُ حظَّ الخزانة من ريعِ العقارِ ومن ثمنهِ حظّاً وافراً بل كثيراً ما يكونُ نصيبُ الحكومةِ من الرّيعِ ، أكبرَ من النّصيبِ الذي يرجعُ إلى رؤوسِ الأموالِ المنفقةِ في الإصلاحِ والتّحسينِ

فإذا أُريدَ الحصولُ على منتهى ما يُستفادُ من كلّ ملكٍ ، وأُريدَ درءُ الكوارثِ الدّوريّةِ التي لا تُمدُّ أفدحُ

الأَزمَاتِ التّجاريَّةِ الحاضِرَةِ شيئاً مذكوراً فى جانبها ،
وَجبَ أن تكونَ المِلكيَّةُ دائمةً

الميراثُ

من لَوَازِمِ المِلكيَّةِ الميراثُ أى انتقالُ أموالِ الميتِ إلى الاقربينَ من ذوى رَحِمِهِ أو إلى أُناسٍ يُعيِّنهُم

فى الحالة الأولى تُعْرَفُ بالإرثِ الشَّرْعيِّ ، وفى الثَّانيةِ بالإرْثِ المُوصَى بهِ ، وكلتاهما جَديرَةٌ بالحُرْمَةِ نافِعةٌ للمُجتَمَعِ

المُوَارَثةُ مِنَ الأمورِ الغريزيَّةِ الكبرَى ، كالمِلْكِ والتَّمْليكِ ، تَجِدُها على اختلافٍ فى أشكالها ، بينَ الأُمم المتباينَةِ تاريخاً وَلِساناً وَنظاماً ؛ ومنزِلتُها من الذّهنِ ، منزِلةُ المِلكيَّة ، ومنزلةُ الأَهليَّة [1]

أنكرَ بعْضُ الباحثينَ ، ما بينَ هذهِ الثَّلاثِ من الرَّابطةِ ، على أنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ أوثَقُ ما تكونُ عروةً ،

---

(١) Notion de famille

فى البُلدان التى من سنَنِها المِلْكُ الفرْديُّ والموارَثةُ . فبها كُوِّنَ البَيْتُ الذى تَنفَرِدُ فيهِ الزَّوجةُ ، وتُضبَطُ أحوالُهُ الشَّخْصيَّةُ ؛ وبها تَكوَّنَ الاسمُ العامُّ الذى يُطلَقُ على أهلهِ ويتَسلْسَلُ بين ذَرَاريهِ ، ممَّا تجِدُهُ عندَ الأُمم المتَوَطِّنةِ التى تُرَاعى حقَّ المِلكِ الفردِيِّ والتَّوَارُثِ

أمَّا الأَقوامُ الذينَ تتَعَدَّدُ الزَّوجاتُ فى كلِّ بَيْتٍ من بُيوتِهم ولا تُعْرَفُ الأُسْرَةُ فيهم باسمٍ عامٍّ خُصِّصَ بها فَهُم الأُلى تكونُ المِلكيَّةُ عندهم مُشتركةً والمَوَاريثُ غيرَ مُحقَّقةٍ ؛ ومن هؤلاءِ العَرَبُ[1] الآنَ ، وطائِفةٌ من الفِرَق فى القُرُونِ الوُسْطَى . فالمِلكيَّةُ الذاتيَّةُ والإِرثُ هما اللَّذان كوَّنا الأُسرةَ المتَراحِمَةَ وأَعْتَقَا الفردَ من الرِّقِّ

ولَمَّا كانَ الميراثُ عَمَلاً فِطرياً فى النَّاسِ ، نَمَا وتَفرَّعَ وتَهذَّبَ حتى أفْضَتْ صِيَغُهُ إلى التَّشابُهِ والتَّشاكُلِ فى مُختَلِفاتِ القوانينِ ، ذلك لأَنَّ مَبْنَاها ، أنَّ الانسانَ الذى

---

(١) العرب الذين يدينون بالاسلام ويعملون بالشرع فى أى بلاد كانوا ليسوا على ما وصف المؤلف « المعرّبان »

كَدَّ ، وأعملَ فِكرَهُ وادَّخرَ ، وأنتجَ ، يحقُّ لهُ أن يمنحَ هذا الرِّزقَ مَنْ يُحبُّهُ

فحيثُ لم يُوصِ لمعيَّنٍ ، فالأقربونَ إليهِم الجُدَرَاءُ بميراثهِ ، سواءٌ أكانَ من جهةِ الاواصرِ التى بينهُ وبينهم ، أم من حيثُ أنهم يكونونَ فيمَنْ أعانُوهُ مُباشرةً أو بغيرِ مُباشرةٍ ، على إيجادِ ثروَتهِ ، كما تَفعلُ عادةً زوجهُ وأبناؤهُ وكما يَفعلُ إخوتُهُ فى بعضِ الأحيانِ ؛ أمْ من حيثُ أنَّ المتوفَّى — وذوى قُرباهُ — إنما هم أسباطٌ تفرَّعُوا عن جدٍّ واحدٍ كانَ هو المؤسِّسُ لتلك الثروَةِ

الغرَضُ من الإرثِ اقتصادياً ، هو إنماءُ رأسِ المالِ أو حِفظُهُ بما يَنفعُ المجتمعَ على قدرِ ما ينفعُ الفردَ ، ومن فوائدِهِ أنَّ الانسانَ يزدادُ بهِ نشاطاً ، وأنَّهُ يُواصِلُ بهِ سعيَ سالفهِ ، وأنَّ مطمحَ فكرهِ يمتدُّ إلى ما وراءَ اللَّحدِ ، وأنَّ العملَ المبدوءَ بهِ يرتبطُ بسلسلةٍ خالدةٍ

لو لم يكُن الإرثُ ، لقصرَ المرءُ جهدَهُ وادخارَهُ على ما يقضِى بهِ لُباناتهِ الذاتيَّةَ ، بحيثُ لو بلغَ الأربعينَ أو

الخمسينَ مِنْ سِنِّهِ ، وكانَ قد جَمَعَ ما يَحتاجُ إليهِ فى شَيخوختِهِ ، لامتنَعَ عن العَمَلِ والتَّجنيبِ ، ولَتَناقَصَ الإنتاجُ تَناقُصاً بيّناً ، ولَقَلَّتْ رُؤوسُ الأموالِ قلّةً مذكورةً .

وغيرُ خافٍ أنَّ العَرَبَ [1] إذا بلَغَ النِّصْفَ الثّانىَ من عُمُرِهِ ، كانَ شأنُهُ فيهِ غيرَ شأنِ المُعْيِلِ من الجِدِّ والادّخارِ ؛ على أنهُ كثيراً ما يَتَّفِقُ لهُ أن يَبَرَّ بأُناسٍ بِرّاً يَحمِلُهُ على الاهتمامِ بما يَصيرُونَ اليهِ بعد وَفاتِهِ

قَضَتِ الفِطرَةُ بوَحْيِ بَصيرَتِها أن يَعْظُمَ الحُبُّ بقَدْرِ ما يَقِلُّ الأَحبّاءُ ، ومن ثَمَّ استَحالَ على الإنسانِ أن يُخْلِصَ الوِدادَ ويُثابِرَ عليهِ للأربعينَ المليون من مُواطِنيهِ إن كانَ فرنسياً ، وللثلاثةِ والتّسعين المليون من أهلِ بلادِهِ إن كانَ أمريكياً شَمالياً ، وللمائةِ والثلاثين المليون من قومِهِ إن كانَ رُوسياً ، ولثلاثمائة المليون من أُمَّتِهِ إن كانَ صينياً ، كما يُخلِصُ الوِدادَ ويُثابِرُ عليهِ لزوجِهِ ، وأولادِهِ ، بل وأقربائِهِ الأبْعَدين

---

(١) مَن لا أهل له ولا يقال أعزب

لو أنَّ ثروةَ واحدٍ من النَّاس ، لم تَبْقَ على صُورَتِها الفارقةِ ولم تَقَعْ إلى رَهْطٍ تَعَيَّنَ مآلُها اليهم من قبل ، بل تَوَزَّعت وتناثَرَت غُباراً ، وانتهت إلى خِزانةِ حكومةٍ من ذَوَات الجاهِ الكبيرِ كانتهاء القَطْرَةِ إلى البَحرِ ، لما اهتمَّ أحدٌ عَقِبَ ذلك بعملٍ يُواظِبُ عليهِ ، أو جَمْعٍ يَجْمَعُهُ بلا نِهايةٍ ولا تحديدٍ

قد يَزْعُمُ بعضُ الزَّاعمين أنَّ الميراثَ يُوجِدُ الكُسالى كما يُوجِدُ المُدَّخرينَ

فلا رَيْبَ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لا يَجِدُرونَ بالميْسَرَةِ التى يُورِثُهم إيَّاها أقرباؤُهم ، بل يُبَدِّدونَها ، أو يَعيشون عيشةَ الفَرَاغِ والبَلَادةِ ، وفى هذا ما فيهِ من الضَّرَرِ . إلاَّ أنَّ هذا الضررَ لا يَنْبَغى تَضْخِيمُ شأنِهِ ؛ لانَّ السُّفَهاءَ لا يَنْشَبونَ أن يُصابوا بعُقْبى ما سَفِهُوا ؛ ولأنَّ البُلداءَ الذين لا يقومون على عقاراتِهم ، ولا يَستَثْمِرون رُؤوسَ أموالهم أو يُحسِنونَ تَدْبيرَها على النَّحوِ النَّافِعِ الذى تقتضيهِ مَصلَحةُ الاجتماعِ بجانب مَصلَحتِهم الخاصةِ ، ولا يَتَعَلَّمونَ

الأَدَبَ أو العُلومَ أو الفُنونَ فيَعملونَ بها ، أُولئك ليْسُوا بالسَّوادِ العَظيمِ ولا يَجدُرُونَ بالذِّكرِ على ما وَهَمَ الواهِمُون ويَغْلِبُ فى أمرهم أن تَرِقَّ حالُهم ويَلْتوىَ ، عليهم تَقاعُدُهم

أمَّا من حيثُ الإجمالُ فإنَّ مَضاءَ الهِمَّةِ ، والتَّمادِيَ فى الجَمْعِ ، بِقَصْدِ تَوْريثِ الأَقربين رَحِماً أو مَوَدَّةً ، فَمِدَّةُ هؤُلاء تربو فى المجتمعِ على عِدَّةِ الكُسَالى والسُّفَهاء الذين يُبَدِّدون أموالَهُم باطِلاً ويَستَهلِكونها متَاعاً

إذاً فلو أُريدَ أن يَصيرَ إلى الحكومةِ بعضُ المواريثِ أو كلُّها ، لَقَلَّ الإنتاجُ والادّخارُ قِلَّةً ضارَّةً ، ولَوَقَفَ دولابُ التَّقدُّم الاجتماعيِّ ، ولانْحَطَّتِ الأُمَّةُ انحِطاطاً : ذلكَ لأَنَّ الحكومةَ تَستَهلِكُ فى جُمْلَةِ دخلِها جميعَ المقاديرِ التى لو رَجَعت إلى أفرادٍ لاتَّخَذُوا منها رُؤُوسَ أموالٍ ؛ ولأَنَّها أيضاً نُهْبَةٌ بين أيدى مُوَظَّفيها والنَّاخبين الذين يَرِدون الميزانيَّةَ مَوَارِدَ الظِّماء للماء، فهى لا تَستطيع التَّجْنيبَ ، بل هى على العكسِ ، مُنْفِقةٌ بلا عَدٍّ ومُبَدِّدةٌ لرؤوسِ الأموالِ بلا حَدٍّ

مَنْ أمرَ بوراثةِ الحكومةِ لِلأفرادِ ، ولو لم يَخُصَّها الاَّ بتِركاتِ الذين يموتونَ عن غير عَقِبٍ وعن غير ذوى رَحِمٍ من الأقربين ، فقد أمرَ بانتِقاصِ رُؤوسِ الأموالِ القَوْميَّةِ تدريجاً ، أى بانتِقاصِ المِيرَةِ الثَّابتةِ التى تُعينُ الأُمَّةَ على عَمَلِها وتُمَهِّدُ لها سُبُلَ النَّجاحِ ، وتُرَفِّهُ أحوالَها على تَعاقُبِ الأيَّامِ

الفصل الثالث

الإجارةُ وريعُ الأرض — الملكيةُ الكبرى والملكيةُ الصغرى

بيان فى مذهب ريع الأرض — نقض ودحض النتائج التى استخلصها أهل هذا المذهب — التحل الاشتراكية التى يراد بها ان تسترد الحكومة الأرضين من ملاكها — مزايا الملكية الكبرى ومزايا الملكية الصغرى

بيانٌ فى مذهب ريع الأرض

جدَّتْ شيعةٌ فى رأسِ هذا القرنِ انتحلَتْ لنفسِها اسمَ « ريع الأرضِ » واتَّخذَ بعضُ الاقتصاديّين وبعضُ الاشتراكيين من مذهبِها سلاحاً قاتلُوا بهِ الملكيَّة ، لا فى مشروعيَّتِها القديمةِ ، بل فى مشروعيَّتِها الحاليَّةِ

ذلك المذهبُ خرَّجهُ أصحابُهُ من رأيٍ للاقتصاديِّ الانجليزيِّ الشَّهيرِ (ريكردو) ؛ على كونِ (ريكردو) نفسهِ لم يقُل بهِ لمنازعة الملكيَّةِ ، ولكنَّ بعضَ مُريديهِ

وتلاميذهِ أبعدُوا مرمى غرَضهِ وشقُّوا منهُ فروعاً مُختلفةً

دَعْنا من تفصيلِ تلك الفروعِ بما لا يتحمَّلُهُ مثلُ هذا المُختصَرِ، وحسبُنا تلخيص لُبابِ المذهبِ فى كلماتٍ قلائلَ

قالَ ريكردو: متى كانت التُّربةُ، فى بلَدٍ من البُلدانِ، غيرَ محتلَّةٍ كلها، وكانَ جمهورُ السكانِ غيرَ كثيفٍ، وجدَ النَّاسُ على مقربةٍ منهم بقاعاً خاليةً جيِّدَةَ العُنصرِ، فاندفعَ الزُّرَّاعُ يستغلُّونها من غير أن يؤدُّوا عنها إجارةً أو ريعاً لأنها كانت قطعةً مُهملةً فى فسيحٍ مُهملٍ

بعدَ ذلك يزدادُ السكانُ وقد مُلِكت جميعُ البقاعِ الجيِّدةِ وجميعُ الضَّواحي المجاورةِ للسُّوقِ، فيجيءُ زُرَّاعٌ آخرونَ لا يتهيَّأُ لهم الحصولُ إلاَّ على أرضين رديئةٍ ذاتِ ريعٍ أقلَّ من ريعِ تلك، أو على أرضين بعيدةٍ عن السُّوقِ يتطلَّعُ استغلالُها إلى نفقاتٍ أوفرَ؛ فهؤلاءِ الفلاَّحون الطارئون يؤثِرُونَ على استعمارِ الجهاتِ النائيةِ أو المُجدِبةِ، أن يفاتِحوا أصحابَ الجهاتِ الخصيبةِ أو

القريبةِ فى عِوَضٍ يُؤَدُّونهُ إليهم إزاءَ تركِهم لهم هذهِ الأَرضينَ يَنتَفِعُون بها إلى آجالٍ معلومةٍ

هـذا العِوَضُ رُبَّما عادَلَ الفرقَ بين غَلَّةِ التُّربةِ الصالحةِ، على حالَتِها الطَّبيعيَّةِ، وبين غَلَّةِ التُّربةِ غيرِ الصالحةِ فيكونُ الفرقُ مثلاً عَشَرَةَ هكتولترات حيثُ تكون غَلَّةُ الاولى عشرينَ هكتولتراً، ورُبما عادلَ ذلك العِوَضُ فَرقَ الأُجورِ بين نَقلِ المحصولاتِ من الأَنحاءِ المجاورةِ للسُّوقِ وبين نَقلِها من الأَنحاءِ النائيةِ، فيكونُ الفرقُ مثلاً عشرين فرنكاً فى الهكتارِ إن كانَ هذا القَدرُ هو مبلَغُ الزِّيادةِ فى نفقاتِ نقلِ المحصولاتِ من الأمكِنَةِ البَعيدةِ

فهذا العِوَضُ الذى يُؤَدِّيهِ المستأجِرُ لِمالكِ الأرضِ الصالحةِ أو الدَّانيةِ هو الذى يُسَمَّى (رَيْعَ الأَرضِ)

أَضِفْ إلى ما تقدَّمَ أنهُ لَمَّا كانَ عَدَدُ السكانِ يتزايدُ على مرِّ الأَيَّامِ، وكانت الحاجةُ إلى كَفالَتِهم تتزايدُ بنِسبَةِ عَدَدِهم، قَضَتِ الضَّرُورةُ أن يُلجأَ إلى أزدِراعِ البقاعِ تُربةً أو أقصاها مَوقِعاً لاستغلالِها، فتضاعفَتْ بذلك أرجحيَّةُ

أربابِ الأَرضين الخِصبَةِ، أو القريبةِ وتضاعفَ دَخلُهم بغيرِ حَقٍّ

وعلى هذا المِنوَالِ يَستمرُّ رَيعُ المزدرعاتِ فى نُمُوِّهِ، فى حينِ أنَّ مالِكَها قد يكونُ نائياً عنها، وَرُبما طغَى ذلك الرَّيعُ حتى يَستَغرِقَ القِسمَ الأكبرَ من الدَّخلِ القَوميِّ: ذلك غايةُ ما جاءَ بهِ المذهبُ الذى نحنُ فى صَدَدِهِ

دَحضُ النتائج التى استخلصت من بِدْعَةِ رَيع الأرض

لا مُشَاحَّةَ فى أنَّ ما لَحظَهُ (ريكَرْدو) لا يَخلُو من حقائِقَ؛ وبَديهىٌّ أنَّ الطَّارِئينَ على بَلْدَةٍ أو بِلادٍ، يُؤَدُّونَ إلى المُحتلّينَ السَّابقين عِوَضاً عمَّا لِعقاراتِهم من أفضَلِيَّةِ الجَوْدَةِ أو حُسْنِ الموقع؛ إلاَّ أننا إذا وافقْنا على هذه المقدَّمةِ التى لا تَحتَمِلُ النِّزَاعَ، لم يَسعْنا أن نُوافِقَ على النَّتائِجِ الفاسِدَةِ التى يَستَخلِصُها أَشياعُ ذلكَ الاقتصاديِّ من تلك المقدَّمةِ التى دعَوْها بِقَاعِدَةِ (ريكردو) خُصوصاً فى العَهْدِ الذى نحنُ فيهِ

الاشتراكيُّونَ الذين تَسلَّحُوا بهذا المذهَبِ ، لِمُنافاةِ المشروعيَّةِ فى المِلكِ الحاليِّ وقالوا بضَرُورَةِ استِيلاءِ الحكومةِ على العَقاراتِ بعِوَضٍ تُعْطيهِ لأربابِها أو بغيرِ عِوَضٍ إنما نَسُوا أو تَناسَوا ثلاثةَ أُمورٍ :

الأوَّل : أنَّ البَسيطةَ لم تُعْمَرْ إلى الآن فى كلِّ جهاتِها وهذا العُمْرانَ التامُّ لا يزالُ تَقْديراً بعيداً

الثَّانى : أنَّ طُرُقَ المواصلاتِ تَتكامَلُ ، والمدنيَّةَ تَخفِضُ أُجُورَ النَّقْلِ خَفْضاً متَدارِكاً ، وفى هذا ما فيهِ من تقليلِ الرُّجْحانِ الذى هو لِلأرضِ المتقارِبةِ على الأرضِ المتُباعِدَةِ

الثَّالث : أنَّ التَّقَدُّمَ الذى وَصَلَ اليهِ العِلْمُ الزِّراعىُّ فجعلهُ بِوَسائِلِ المُلاءَمةِ وغيرِها يَستَنْبِتُ الموادَّ ويَستَخْرِجُ الخيراتِ من القَحْلِ ، يُضَعِّفُ فى أحوالِ جمَّةٍ رُجحانَ الرَّيعِ فى بُقْعَةٍ ، على مِثلِهِ فى بُقْعَةٍ أُخرَى تكونُ بِطَبيعَتِها أفضلَ منها

فيُستَخلَصُ مِنْ هذهِ الأمورِ الثلاثةِ ، التى تُغْنينا

بِبَدَاهَتِهـا عن الإِسْهابِ ، أنَّ قاعِدَةَ ريكردو المنْصُوصَ فيها : أنَّ رَيْعَ الأرضينَ التى استُغِلَّتْ قبلَ غيرِها يَتَضاعفُ على تعاقُبِ الملَوَيْنِ[1] ، لا تَنْطبِقُ على الواقِعِ بَتاتاً فى هذا العَصْرِ ولَنْ تنطبقَ عليهِ إلى أحقابٍ فيما نَظُنُّ

مَنْ أَلْقَى النَّظَرَ على المصوَّرِ الجغرافيِّ العامِّ ، ورأى ما فى مُتَّسَعاتِ أمريكا الشَّماليةِ ، وأمريكا الجنوبيةِ ، وآسيا الوُسْطَى والشَّماليةِ ، وأُسْتُرَاليا ، و « غينيـا » الجديدة ، و « صُومَتْرَهْ » و « بُرْنيو » وأفريقية وكل أولئك من المفاوِزِ الباقيةِ أبْكاراً حتى يَخطُبَها المخترعون

ثمَّ فكَّرَ فى كونِ تلك الصَّحَارَى العَذَارَى ستكون إلى مَدًى غيرِ قَصيرٍ ، أكبرَ إنتاجاً مع وَحْدَةِ النَّفَقَةِ ، من بِقاعِ العالَمِ القديم التى تَوَالت عليها الزِّراعـةُ مَدَى الأَحقابِ الطَّويلةِ ، قالَ فى نفسهِ ، إنَّ قاعدةَ ريكردو فيما يَختصُّ باستِمْرارِ المزيدِ فى رَيعِ الأرضِ ، رُبما وَجَدَت سَبيلاً إلى التَّطْبيقِ فى القَرْنِ الواحِدِ والعشرينَ أو

---

(١) الليل والنهار

الخامِسِ والعشرينَ إلاَّ أنها لا علاقَةَ لها بحوادثِ هذا العَصْرِ ولا العَصْرِ الذى بعدَهُ

فإذا تأمَّلَ المتأمِّلُ ، من جانبٍ آخرَ ، فى أنَّ إحكامَ الآلاتِ ورُقيَّ المِلاحةِ وتعدُّدَ المرافئ ، وافتتاحَ البَرازخ ، كلّ أولئك قد خفضت سعرَ النقلِ خفضاً أصبحَ معهُ الطنُّ أى الثلاثةَ عشرَ هكتولتراً من القمحِ يُجلَبُ من « نيويُرْك » أو « البلاتا » إلى « الهَفْر » ، بعشرة فرنكات أو خمسةَ عشرَ فرنكاً ؛ وأنَّ مثلهُ يُجلَبُ بعشرينَ أو خمسةٍ وعشرينَ فرنكاً ، من « بُمْباىْ » إلى « مَرْسيليا » ، تحقَّقَ بما لا رَيْبَ بعدهُ ، فَسادَ المذهب الذى يَعْزُو إلى رَيعِ الأَرضِ ، النُّزُوعَ إلى الازديادِ الدّائم

بل ليسَ مما يُجْزَمُ بهِ أنَّ الدُّنيا بأسرها متى أُهِلَتْ واستُغِلَّتْ ، بَقِيَ رَيْعُ الأَرض على اطِّرادِهِ فى الارتفاعِ ، إذ لا يَنْبغى أن يُنْسَى أنَّ الاكتِناه الزّراعيَّ ، سيَبلغُ من التقدُّمِ فى تلك العُهودِ العِلميَّةِ المَحْضةِ ما لم يَبْلُغْهُ فى العُهودِ الغابِرَةِ

العلم ورأس المال، يتَضافران أبَداً، على إزالةِ النَّقائِصِ الطَّبيعيَّةِ أو تَلْطيفِها، ولقد توَصَّلا إلى إيجادِ غاباتٍ غَضَّةٍ فى رِمالٍ وعثاءَ، وكُرُومٍ شائِقةٍ فى تُرْبةٍ خفيفةٍ

على أنَّ نَعْتَ الأَرضين، بالجيِّدَةِ، وبالرَّديئةِ، ليسَ من النُّعوتِ الثَّابتةِ، لكن يَدُلّ على حالةٍ من حالاتِ الاكتناهِ الزّراعيّ؛ فحيثما تَكامَلَ ذلك الاكتناهُ أصبحَت الأَرضُ الرَّديئةُ بالأَمس، جيِّدَةً فى الغَدِ

مِنْ نتائِجِ بعضِ التَّحْسيناتِ، إذا عُمِّمتْ على السَّواءِ، فى البلدِ الواحدِ، أن تُفْضِيَ مع الزَّمَنِ إلى خَفْضِ رَيعِ الأَرضِ، فى جميعِ أنحاءِ ذلك البلدِ

يُشيعونَ اليومَ احتمالَ زيادةِ المحصولِ القَمْحيِّ إلى ضِعْفَيهِ، أو ثلاثةِ أضعافِهِ، بطريقةٍ يُوَفَّقُ فيها بين البذارِ والتربةِ، ويُذيع المكتَنِهُ الزّراعيُّ الشَّهير (غرَندو) أنهُ يَجوز جعلُ المحصول الذى تُعْطيهِ الأَرضُ الوسَطُ أربعين أو خمسين هكتولتراً مِنَ القمحِ، فإذا ثبتت صِحَّةُ هذا النَّظَرِ، وجاءَ محصولُ القمحِ مُضاعَفاً، كانَ ذلك فى

مَصلحةِ المُلاَّكِ الذينَ يَبدأُونَ باستِعمالِ هـذهِ الطَّريقةِ الجديدةِ ، ثمَّ لم يَنْشَبْ أنْ يُصبِحَ على تَعاقُبِ السِّنينِ ، فى مصلحةِ البلدِ قاطبةً ، لأنَّ القمحَ المُستَغَلَّ بصيرُورَتِهِ إلى ضِعفَيهِ ، فى أطرَافِ ذلكَ البلدِ ، يَنخَفِضُ سِعرُهُ انخفاضاً يَقِلُّ معهُ رَيْعُ الأَرض بَدَلاً من أن يزيدَ

لم تَصِل الإنسانيَّةُ إلى الوقتِ الذى تُعْوِزُها فيهِ الأقْوَاتُ ، أو تَغْلو عليها الحاجات غَلاءً لا يُطَاق ، بل ما زالَ رَيْعُ الأَرض ، كَثَمَنِ الغِلالِ ، يَتَراوَحُ بين الهُبوطِ والصُّعودِ

مذاهب الاشتراكيين فى استيلاء الحكومةِ على الأرضِ

لو تابَعَتْ الحكومةُ أشياعَ (ريكردو) فيما استخلصوهُ من قاعدتهِ ، واشتَرَت الأَملاكَ العَقاريَّةَ لِتَنْتَفِعَ وحدَها بما زَعَمُوهُ من الزِّيادةِ الطَّبيعيَّةِ التى لا تُفارِقُ رَيْعَ الأَرضين ، فماذا كانَ يَحدث إذاً ؟

نَشَرَ (ريكردو) نَظَرِيَّتَهُ المعروفةَ فى سنةِ ١٨١٧ ، وَرَيعُ الأَرض وقتئذٍ فى عَهْدِ صُعودٍ متوَالٍ عَميمٍ ، فإذا قَدَّرنا أنَّ الحكومةَ الانجليزيَّةَ اشترَت فى ذلك الحينِ جميعَ الأملاكِ الزّراعيَّةِ التى فى وطنها — ولم تكن لِتُصيبَها رخيصةً فى العَقْدِ الذى مَرَّ بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٢٥ — كانَ ما يتأتَّى عن فِعلها ، أنها لا تَلبَث إلى سنة ١٨٣٠ ، حتى تُصابَ بالجائِحةِ التى ذَكَرَها الشُّهودُ العُدُولُ وبُنِىَ عليها انخفاضُ الرَّيعِ من العَشَرَةِ إلى العشرينَ فى المائةِ ؛ فَتَجِدُ عندئذٍ أنها اتَّجرت اتِّجاراً مالياً سيِّئاً وَرُبما أنِفَت منهُ فباعت الأرضين الملاَّكَ الأفرادَ

ثمَّ إذا قَدَّرنا أنها عادَت فيما بين سنتى ١٨٦٠ و١٨٦٥ واستَرَدَّت الأَرضينَ ، جاعلةً ثمنها على مُعَدَّلِ دَخلِها ، (لا فَرْقَ أيَّامئذٍ بين أن تكون الحكومة هى الانجليزيَّةُ أو هى الفرنسيَّةُ) والرَّيْعُ إذ ذاك فى إبَّانِ ازديادهِ من نفسهِ العامَ بعدَ العام ، وأولياءُ الأمر يَعتَقِدُونَ أنَّ تلك الحركَةَ ستَستَمِرُّ ، كانَ ما نَجَمَ لتلك الحكومة عن ذلك

العملِ ، أن تُصابَ بالأزمةِ الزّراعيّةِ الشّديدةِ التى بدأت من سنة ١٨٧٧ أو سنةِ ١٨٧٨ ومشَتْ بلا انقطاعٍ إلى السّاعةِ التى نكتبُ فيها هذه السّطُورَ ، فهبَطَ معها ريعُ الأرض فى العالَمِ القديمِ كافّةً إلى عشرينَ أو ثلاثينَ أو أربعينَ فى المائةِ ، وبذلك تقعُ الحكومةُ المذكورةُ فى الإفلاسِ بدَلاً ممّا كانت تُمنّى نفسها بهِ من مَزيدِ الرّيعِ

يُستفادُ من كلِّ ما تقدّمَ أنّ دخْلَ الأرضِ قلّبٌ بطبعهِ ، لما يُؤثّرُ فيهِ من المؤثّراتِ المتباينةِ التى يكونُ بعضُها فُجائياً ؛ وأن لا صحّةَ للقولِ بأنّ ذلك الرّيع يستغرقُ حصّةً مُطّردةَ الزّيادةِ منْ موارِدِ الأُمّةِ ، بشهادةِ أنّ صافيَ الدّخْلِ الزّراعيّ فى فرنسا لا يربو على مليارين ونصفِ مليارٍ من الفرنكاتِ ، فى حينِ أنّ دخْلَ الأُمّةِ بعمُومهِ لا يجوز تقديرُهُ بأقلّ من خمسةٍ وعشرينَ ملياراً ؛ على أنّ هذا أدنى ما بلَغَهُ ضعفُ الرّيع الزّراعيّ ، فى جانبِ ما للأُمّةِ من الموارِدِ الاخَرِ

أشارَ فريقٌ من الاقتصاديّينَ ، وأحدُهم (هنري

جُورْج) الأَمريكى ، بأن تَستَغْنِيَ الحكومةُ عن شِرَاءِ الأَرَضين وتكتفِيَ بزِيادةِ الضَّرَائبِ عليها إلى الحدِّ الذى تُستَغْرَقُ معهُ كلُّ زيادةٍ طبيعيةٍ فى الرَّيعِ

وهذه طريقةٌ معروفةٌ مُجرَّبةٌ من قديمٍ ، تَجِدُها فى الممالكِ التركيَّةِ وسائرِ الأقطارِ الإسلاميةِ : وقد دلَّتْ على أنَّ الضَّريبةَ العقاريَّةَ إذا لم تكن ثابتةً ، واستَغْرَقتْ ما يَزْبو على نفقاتِ الاستغلالِ وَرِبحٍ زَهيدٍ يُترَكُ للمالك ، نَتَجَ عنها التَّهْويشُ في الإدارةِ ، والارتِشاءُ ، والاستبدادُ بين مُوَظَّفيها ، وتَبالُدُ الفلَّاحين فى أعمالهم وتَقَاعُسُهم عن السَّيرِ فى طريقِ الفلَاحِ

جميعُ تلك الطَّرَائقِ الاشتراكيَّةِ القائمةِ على استِقْراءِ أنَّ الإنسانَ قد تَسْنَحُ لهُ فُرَصٌ طيِّبةٌ أو تُصَادفهُ عِنايات إنما يُنْتَهَى مَعَها إلى نهايةٍ غريبةٍ : هى أنهُ يَجبُ تجريدُ المرءِ من فوائدِ كلِّ حَظٍّ يقع اليهِ ، ويَجبُ تركُهُ حين يُصيبهُ التَّعَسُ فيُوبِقُهُ

فلو أنَّ إنساناً قُدِّرَ لهُ أن يَشقَى بِعِثَارِ جَدِّهِ وأنْ

يُحْرَمَ ، إذا واتاهُ الجدُّ ، الاستمتاعَ بحظِّهِ لكانَ خليقاً أن ييأسَ ويجمُدَ فلا يسعى إلى ما وراءَ الكفافِ ولا يكترثُ لإنجاحٍ أو إفلاحٍ ؛ ومصيرُ المجتمعِ بعدَ ذلك إلى البوارِ

مزايا كلٍّ من الملكيةِ الكبرى والملكيةِ الصغرى

بيّنّا أنَّ الملكيَّةَ الذّاتيَّةَ الدّائمةَ هي النّظامُ الوحيدُ الصّالحُ للتّقدُّمِ العامِّ وللحرّيّةِ . وبقيَ أن نُجيبَ مَنْ يسأل : ما مزايا كلٍّ مِنَ الملكيَّةِ الكبرى والملكيَّةِ الصُّغرى ؟ وأيُّ هذين الفرعَيْنِ أجدرُ بالتّفضيلِ ؟

تكلّمْنا بوجهٍ عامٍّ على فوائدِ الإنتاجِ الكبيرِ وقابلْنا بينها وبين فوائدِ الإنتاجِ الصغيرِ (راجع صحيفة ١٦٧) ؛ غيرَ أنَّ تلكَ الملحوظاتِ كانت ممّا ينطبقُ بالأخصِّ على الصّناعةِ ، فأمّا والمرادُ تطبيقُها على الزّراعةِ فلا مناصَ من التّعديلِ فيها

يقول أشياعُ الملكيَّةِ الصّغيرةِ والزّراعةِ الصّغيرةِ إنَّ

المالكَ الصَّغيرَ أخدَمُ لحقلهِ وأمهَرُ فى استغلالهِ من المالكِ الكبيرِ؛ ذلك لأنَّ الأرضَ تَستهْوِى رَبَّها ، وتجتذِبُ اليها فِكْرَهُ وعِنايتَهُ

فالمالكُ الصَّغيرُ لا يُحَدِّدُ ميقاتًا للقِيامِ على مُزْدَرَعِهِ ؛ بل يختلِسُ لهُ من فَرَاغهِ ما يَشاؤُهُ سُرُورُه بعملهِ . ولهذا لا يَقْصُرُ يَوْمِيَّتَهُ على الثَّمانى أو التِّسعِ السَّاعاتِ بل يَفْعَلُ فِعْلَ الأُمِّ التى تَرْعى طِفْلَها

ومن هنُا كانت مُعْجِزات الزِّراعةِ الصَّغيرةِ التى رُبما حوَّلت الصُّخُورَ إلى حُقولٍ أو حَدَائِقَ ، ومن تِلكَ المُعْجِزاتِ نتائِجُ الجِدِّ الذى ليسَ لهُ حَدٌّ ، والاغتباط الذى يَعتَدُّهُ جزاءً له على نَشاطهِ

ثمَّ يقولونَ إنَّ الهَيْمَنَةَ فى الزِّراعةِ الكبيرةِ لا تَتَيَسَّرُ كما تَتَيَسَّرُ فى الصِّناعةِ الصغيرةِ : ذلك لأنَّ العَمَلَ اكثرُ تَنَوُّعًا وأَلْزَمُ تَبَعِيَّةً للتَّغيُّرَاتِ الجوِّيَّةِ الفُجائيَّةِ ، فلا يَتَسنَّى تَسْيِيرُهُ فى الحقولِ على وَتيرَةٍ واحدةٍ مُستَمِرَّةٍ كالوتيرةِ التى يَسيرُ عليها فى المعْمَلِ . أَضف إلى تلك الصُّعوبةِ أنَّ

الفعلةَ يكونون فى جهاتٍ متباعدةٍ فتعسُرُ رقابتُهم ؛ وأنَّ الحسابَ الزّراعيَّ لا يمكن ضبطُهُ بمثل ما يُضبَطُ الحسابُ الصّناعيُّ

فيؤخذ من هذهِ الأحوالِ كلِّها أنَّ مزيَّةَ الإنتاجِ الكبيرِ تضعُفُ فى المستغلّاتِ الزّراعيةِ الكبيرةِ ، وأنَّ عملَ المالكِ الصّغيرِ يكونُ أرجحَ وأنفعَ

ويزيدونَ على ما تقدَّمَ أنَّ شأنَ الآلاتِ فى الزّراعةِ أقلُّ منهُ فى الصّناعةِ ؛ وأنَّ الاقتصادَ فى نفقاتِ استخدامِها لا يَسهُلُ فى الأُولى كسُهولتِهِ فى الثّانيةِ

على أنَّ هذا الاستدراكَ ليسَ من الصّوابِ فى مقامِ الاستدراكِ الآنفِ ، فقد أثبتتْ لنا أمريكا ، أنَّ للآلات فى الإنتاجِ الزّراعيِّ ، مزايا تزدادُ كلَّ يومٍ على نسبةِ التّقدُّمِ العلميِّ : وناهيكَ بفوائدِ المحاريثِ والبوَاذِرِ[1] والحوَاصدِ والمذَارى والمكابسِ الخ . فضلاً عما للخطوطِ الحديديّةِ المتنقّلةِ ، والمسرّاتِ من فوائد

---

(١) آلة إلقاء البذارِ

وثابتٌ أيضاً أنَّ استخدامَ الآلاتِ الكبيرةِ فى المزارعِ التى لها شىءٌ من الصّبغةِ الصّناعيّةِ، أشباه مَغارِسِ الكَرْمِ ومَنابتِ البَنْجَرِ ومَرَاعى السّائمةِ، يُقَلِّلُ من الحاجةِ إلى رأسِ المالِ وينقُصُ من النفقاتِ العامّةِ بما لا يَقَعُ مِثلهُ فى المزارعِ الصغيرةِ

القاعةُ التى تُجمَعُ فيها البرَاميلُ الضّخْمَةُ يَسَعُ واحدُها من عشرةِ آلافٍ إلى مائتى ألفِ هكتولترٍ من النّبيذِ؛ والمَلْبَنَةُ والمَجْبَنَةُ التى تُهَيَّأُ فيها آلافُ القناطيرِ من الجبُنِ واللّبنِ؛ والمُستَقْطَرَاتُ والأَنابيقُ الضخمةُ وطَوَاحينُ الدّقيقِ البقليّ لا تَبلُغُ فيها نفقاتُ الإحلالِ[1]، والحِفْظِ، والأَيدى العاملةِ، أدنى مبلغِ الأَجْهِزَةِ الصغيرَةِ التى لو جُمِعَ إنتاجُها كلُّهُ لما عادَلَ إنتاجَ الجهازِ الواحدِ من أولئك يَجوزُ هنا القَوْلُ إنَّ صِغَارَ الملاَّكِ وهم كثْرٌ، قد

---

(١) هذا على التعديةِ فاذا أُريدَ اللزوم استعمل الحلول Installation, établissement فيقال نفقات الحلول والإحلال والإنشاء

يتضامنون ويتشاركون فيتخذون للوفاء بحاجاتِ منطقتهم معهداً ضخماً سواء أكانَ قاعةً أم ملبنةً أم مستقطراً

وبذلك يستغني كلٌّ منهم عن معهدِه الجزئيّ الكثيرِ النفقةِ. فلو فعلوا هذا لكانَ صوابًا، لأنّ التعاونَ أصبحَ من ضرورات الزّراعةِ الصغيرةِ برغم مشقّته ولا شيء أصلحُ لنموّها وأضمنُ لبقائها من ذلك التّعاونِ

غيرَ أنهُ يبقى للزّراعةِ الكبيرةِ إذا أُحسِنَتْ إدارتُها مُرجّحٌ على الزراعةِ الصغيرةِ: ذلك المُرجّحُ هو العملُ العقليُّ والعلميُّ، مُضافةً اليهِ في الغالبِ قوّةُ رأس المال

ومما يدلُّكَ على ضرورةِ هذا المُرجّح للرّقيّ الزّراعيّ أنّ كِبارَ الملاّكِ في جنوبِ فرنسا هم الذينَ داوَوْا بالكبريتِ آفةَ الكرمِ المعروفةِ (بالأويذيوم[1])؛ وهم الذينَ داوَوْا بعدَ ذلك بمحلول (السلفير دى كربون) آفتها الثانيةَ المعروفةَ (بالفيلكسيرا[2])؛ وهم الذينَ قاتلوا

---

(١) Oïdium من أمراض الكرم (٢) Phylloxera نوع ثاني من أمراض الكرم

جَرَاثيم (الميلدو[1]) ؛ بسُلفات النُّحاس وهم الذينَ استَبْدَلوا بالأَغراس الفرنسيَّةِ التَّلفَةِ الأَغراسَ الأَمريكيَّةَ المقاومةَ ؛ وكذلك أنَّ كِبارَ الملاَّكِ فى شمالِ فرنسا وفى وَسَطِها هم الذينَ عدَّلوا تقسِيمَ الغيطان ؛ وهم الذينَ جرَّبوا الأَبْذِرَةَ المختارَةَ التى وَصَفَها (غَرَنْدُو) وهم الذينَ أَدْخَلُوا إلى بِلاَدِهم زِراعةَ البَنْجَرِ السُّكَّرِيّ ؛ وهم الذينَ حَسَّنُوا نَتاجَ المواشى

بأمثال هذهِ الأعمالِ العَقْليَّةِ الرَّاقيةِ تَنفَعُ المِلكيَّةُ الكبيرةُ المِلكيَّةَ الصغيرةَ : إذ تُهيِّئُ لها الطَّرَائِقَ الحديثةَ وتُرِيها الأَنْماطَ . ولو لم تكن المِلكيَّةُ الكبيرةُ ، لَبَقِيَت الزراعةُ تحتَ حُكمِ العُرْف ، تَجودُ بما يَشاءُ اللهُ من خيراتها وتَنفَعُ النَّاسَ بالكثيرِ من الأعمالِ التى تَجرِى فيها ، لكنَّها لا تَستَفِيدُ شيئاً مذكوراً مِن التَّطْبيقاتِ العِلميةِ . وإنما مَثَلُ المُزْدَرعِ الكبيرِ الذى يُحْكِمُ رَبُّهُ إدارَتَهُ فى بلدٍ ما مَثَلُ المدرسةِ العامَّةِ لأهل ذلك البَلَدِ ، إذا عَفَتْ

---

(١) Mildew نوع ثالث من أمراض الكرم

فليست خَسارتها مما يُستعاضُ

على أنَّ هُناكَ فَرْقاً بين الصِّناعةِ والزراعةِ: وهو أنَّ المَصانعَ الكبرَى تَنالُ فى الغالبِ من المصانعِ الصغرى وتُبيدُها؛ أمَّا الزراعةُ الكبرَى فإنها لَتُعايشُ الزّراعةَ الصغرى وكثيراً ما تَتعاوَنان

وللزّراعةِ الصغرَى فوائدُ جمَّةٌ مِنْ مُجاوَرَةِ أختِها الكبرَى؛ ذلك بأنَّ أصحابَ الأُولى يَجدُونَ لهم عَمَلاً رابحاً فى حُقولِ الثّانيةِ فيَخْدِمونَها على أجرٍ ثمَّ يَخُصُّونَ حُقولَهم بفَضْلٍ من وَقتِهم، ومهما تَجُذّهم من طَيِّباتِها فهو كَسْبٌ مَحْضٌ. ومَن استقصى أمرَ الملاَّكَ الصِّغارِ لم يَجدْهم فى مكانٍ أحسَنَ حالاً منهم بجوارِ مُزْدَرعٍ واسعٍ عَرَفَ أربابُهُ كيفَ يُحسِنُونَ إدارَتَهُ

إذاً فلكلٍّ من المِلكيَّاتِ: الكبرَى والوُسطى والصغرى مَزايا تَدْعُو إلى بقائها

ولا شىء أنفَعُ، فى ضَواحى المُدُنِ وأرباضِ القُرَى، من مُجاوَرَةِ المزارعِ الصغرى. غيرَ أنهُ رُبما اعتوَرَ هذهِ

العقاراتِ عيبٌ من تشابُكِ أجزائِها وتداخُلِ بعضها فى بعض

فالقانون جديرٌ إذاً بمُداواةِ هذه العِلَلِ ، ومُداواتُهُ لها انما تقومُ بإعفاءِ أصحابها من أداءِ تكاليفِ (رُسوم) المُبادلةِ فيما بينهم ، وذلك خيرٌ من الإكراهِ الذى سنَّتْهُ المانيا فى بعض أحوالها